

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

عمادة البحث العلمي

مجلة

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مجلة علمية محكمة

العدد الخامس

المحرم ١٤١٢هـ

يوليو ١٩٩١م

المشرف العام

معالي الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي

مدير الجامعة

هيئة التحرير

رئيس التحرير

الدكتور محمد بن عبد الرحمن الربيع

الأستاذ المشارك بقسم الأدب

في كلية اللغة العربية بالرياض

الأعضاء

الدكتور عبد العزيز بن عبد الرحمن الربيع

الأستاذ بقسم أصول الفقه

في كلية الشريعة بالرياض

الدكتور إبراهيم بن مبارك الجوير

الأستاذ المشارك بقسم الاجتماع

في كلية العلوم الاجتماعية بالرياض

الدكتور علي بن إبراهيم النملة

الأستاذ المشارك بقسم المكتبات والمعلومات

في كلية العلوم الاجتماعية بالرياض

الدكتور محمد بن علي الصامل

الأستاذ المساعد بقسم البلاغة والنقد ومنهج

الأدب الإسلامي في كلية اللغة العربية بالرياض

عنوان المجلة: المملكة العربية السعودية

الرياض ١١٤١٥

ص.ب. ١٨٠١١ - الهاتف ٤٣٥٨٢٨٤

مراسلات التبادل والإهداء

عن طريق عمادة شؤون المكتبات

الرياض ١١٤٩١

ص.ب. ٤١٢٤

هاتف: ٤٠٦٥٥٨٥

قواعد النشر

أولاً: يشترط في البحث الذي ينشر في المجلة ما يلي:

١ - أن يكون متسماً بالأصالة وسلامة الاتجاه.

٢ - أن يكون البحث دقيقاً في التوثيق والتخريج.

٣ - أن تتحقق له السلامة اللغوية.

٤ - ألا يكون قد سبق نشره.

ثانياً: تخضع البحوث والدراسات المقدمة للنشر في المجلة للتحكيم.

ثالثاً: البحوث والدراسات المنشورة في هذه المجلة تعبر عن آراء أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجامعة.

رابعاً: ترتيب محتويات المجلة يتم وفقاً لأمر فنية.

خامساً: يعطى كل مشارك في المجلة خمس نسخ، وثلاثين مستلة مما نشر له.

سادساً: توجه الرسائل إلى رئيس التحرير.

المحتوى

رقم الصفحة ١١ - ١٥

الافتتاحية لمعالي مدير الجامعة:

الأستاذ الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي

البحوث

- ١ - جلب المصالح ودرء المفاسد في الشريعة الإسلامية
للدكتور علي بن عبد العزيز العميريني
١٤٣ - ١٩
- ٢ - تراجم أحاديث الأبواب
للدكتور علي بن عبد الله الزين
١٧٢ - ١٤٥
- ٣ - دليل الطالب في حكم نظر الخاطب
للدكتور مساعد بن قاسم الفالح
١٩٦ - ١٧٣
- ٤ - قراءة اقتصادية في كتاب الأسدي
للدكتور شوقي أحمد دنيا
٢٢٦ - ١٩٧
- ٥ - العقد الوسيم للأخفش الصنعائي
تحقيق الدكتور صالح بن سليمان العمير
٢٨٥ - ٢٢٧
- ٦ - شعر أمية بن حارثان الكناني
تحقيق الدكتور عبد الله بن سليمان الجربوع
٣٤٠ - ٢٨٧
- ٧ - ابن الحكاك المكي: حياته وما تبقى من شعره
تحقيق الدكتور عبد الرزاق حسين
٣٥٦ - ٣٤١

- ٤١٠ - ٣٥٧ - ٨ إقبال والعرب
للدكتور سمير عبد الحميد إبراهيم
- ٤٤٠ - ٤١١ - ٩ الحركة الإصلاحية الجزائرية والاستعمار الفرنسي
للدكتور فهد بن عبد الله السماري
- ٥٠٦ - ٤٤١ - ١٠ ابن خلدون ونشأة المدن
للدكتور عبد الرزاق بن حمود الزهراني
- ٥٣٨ - ٥٠٧ - ١١ أثر اعتناق الإسلام على التغيير الإيجابي
للاتجاهات لدى المساجين
للدكتور صالح بن إبراهيم الصنيع
- ٥٦٨ - ٥٣٩ - ١٢ دلالة النصوص الهامشية في المخطوطات المتداولة في
منطقة نجد (في القرن الثالث عشر الهجري)
للدكتور يحيى محمود ساعاتي
- ٦٠٤ - ٥٦٩ - ١٣ تعليم التقنيات المتصلة بالحاسبات في أقسام
المكتبات والمعلومات في المملكة
للدكتور عجلان بن محمد العجلان

العقد الوسيم

في أحكام الجار والمجور والظرف

وما لكل منهما من التقسيم

تأليف

صلاح الدين صلاح بن الحسين بن يحيى بن علي

الأخفش الصنعاني

المتوفى سنة ١١٤٣ هـ / ١٧٣٠ م

تحقيق ودراسة الدكتور

صالح بن سليمان العمير

الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية

بكلية الآداب - جامعة الملك سعود بالرياض

مقدمة

الحمد لله الذي بفضلته تتم الصالحات والصلاة والسلام على الهادي البشير أفصح من نطق بالضاد، معجزته القرآن بما فيه من فصاحة وبيان، وسمو بالنفس البشرية عن الرذائل والهوان. أما بعد:

فإن موضوع هذا المصنّف من أهم الموضوعات التي تشربُّ لها أعناق الدارسين، وترغب في الازدياد منها، فأحكام الظرف والجر والمجرور ومعرفة المتعلق ونوعه وموضعه كل ذلك محل خلاف وجدل، ولا يحسن معرفته إلا من أدام النظر في ما كتب حوله، وتأمل في ذلك، وقد جرى الخلاف فيه في عدد من آيات الذكر الحكيم والحديث الشريف وكلام العرب، وتصدى لذلك الفحول في كتب التفسير ومعاني القرآن وإعرابه. وتناثرت مسأله في كتب النحو، واستأثرت من ابن هشام بالباب الثالث من المغني، وبالباب الثاني من مقدمة الإعراب؛ ومن السيوطي بمبحث مستقل في الأشباه والنظائر.

وقد أدلى مؤلف هذا الكتاب بدلوه، وجمع مباحثه من عدة أماكن فجاء بالنافع المفيد وقرب البعيد، فعل ذلك في وقت كسدت فيه سوق العلم، وقل العلماء، وأوصدت أبواب التأليف إلا ما ندر. لذا فإن أهمية هذا الكتاب كونه ألف في زمن متأخر، فمن خلال هذا المؤلف وأمثاله نتعرف على حال القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريين من الناحية العلمية وحركة التأليف قوة وضعفا، كثرة وقلة. والمطلع على نشاط علماء تلك الحقبة يدرك أن هذه الفترة من تاريخ المسلمين حقبة لا يستهان بها، فأهل تلك الحقبة حرصوا على طلب العلم ونشره، ووصل حاضرهم

بماضيهم، ولا يعيب تلك الفترة إلا جهل العامة، وتردي أسلوب المتعلمين لأسباب متنوعة معروفة، ولكن طلاب العلم لم يقصروا في أداء واجبهم، تشهد بذلك آثارهم. فجزاهم الله لقاء ما قدموا للأمة خير الجزاء. إنه ولي ذلك والقادر عليه.

صالح بن سليمان العمير

الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية

بكلية الآداب - جامعة الملك سعود

التعريف بالمؤلف

اسمه ونسبه : صلاح بن حسين بن يحيى بن علي الصنعاني ، الشامي ^(١) الملقب بالأخفش. قيل: إن السادة المعروفين ببيت الأخفش في صنعاء ينسبون للعلامة محمد الملقب بالأخفش لتبحره في علوم العربية، وهو ابن الحسن بن محمد من سلالة الإمام الهادي يحيى بن الحسين الحسيني ^(٢) .

مولده ومتوفاه :

لم تشر المصادر التي ترجمت له إلى تاريخ ولادته وليس هناك ما يشير إلى تاريخ تقريبي لولادته. أما وفاته فقد كانت يوم الأربعاء السابع والعشرين من شهر رجب سنة ١١٤٢ هـ / ١٧٣٠ م ^(٣) وذكر الزركلي أن وفاته كانت سنة ١٢٤٣ هـ - ١٧٢٧ م ^(٤) وهذا وهم منه ^(٥) . وقد شيع جنازته خلق كثير، فحدث زحام على جنازته، وغلقت الأسواق ^(٦) .

ثقافته ومؤلفاته :

طلب العلم على مشايخ عصره من علماء صنعاء، منهم العبالي المشهور، والقاضي محمد إبراهيم السحولي، والقاضي علي بن يحيى البرطي وغيرهم ^(٧) وبرع في علوم

١ (لقب أحد أجداده بالشامي، لانتقاله من بدران إلى بلاد خولان العالية. انظر: نيل الحسينيين ٩٢.

٢ (نيل الحسينيين ٩٢، وانظر: الأعلام ٢٠٧/٣.

٣ (انظر: هدية العارفين ٤٢٧/١، وإيضاح المكنون ٤٧٦/٢، والبدر الطالع ٢٩٧/١، ومعجم المؤلفين ٢١/٥، ونيل الحسينيين ٩٢.

٤ (الأعلام ٢٠٧/٣.

٥ (فشيخه الخولي توفي سنة ١١٠٩ هـ، وشيخه البلطي توفي سنة ١١١٩ هـ، ثم إن مؤلفه هذا فرغ من تأليفه سنة ١١٣٥ هـ.

٦ (البدر الطالع ٢٩٧/١.

٧ (المرجع السابق ٢٩٦/١.

- العربية ونحوها وصرفها ومعانيها وبيانها، والأصول^(١) وكان على مذهب الجايردية من الزيدية، ثم تحول إلى مذهب الصالحية^(٢) تولى إمامة الناس في الجامع الكبير بصنعاء^(٣) وأقبل عليه الطلاب فاستفاد منه خلق كثير وله من المؤلفات:
- ١ - رسالة في الصحابة سلك فيها مسلك التزوية لهم، وقد أثارت هذه الرسالة حقد بعض معاصريه فحاول هدم ما بناه الأخفش^(٤).
 - ٢ - عجالة الجواب في شأن معاوية ابن أبي سفيان.
 - ٣ - هداية المسترشدين إلى علوم المجتهدين.
 - ٤ - نزهة الطرف في الجر والمجور والظرف.
 - ٥ - العقد الوسيم في أحكام الجار والمجور والظرف وما لكل منهما من التقسيم^(٥).
- وهو موضوع هذا البحث.

وغلط الأستاذ رضا كحالة فنسب له: إرسال الذؤابة بين جنبي مسألة الصحابة^(٦) والحق أن هذه الرسالة ألفها عبد الله بن علي الوزير في الاعتراض على رسالة الأخفش في تزوية الصحابة^(٧) وقد كثر الحاقدون عليه لما تمتع به من علم وزهد وسمعة حسنة، وتزوية للصحابة عن السب والانتقاص^(٨).

مكانته وأخلاقه وصفاته :

بلغ منزلة عالية في بلاده، فكان له شهرة عظيمة في صنعاء وما جاورها، وضرب به المثل في الزهد^(٩) وكان لا يأكل إلا من عمل يده، كان يعمل القلانس ويبيعها،

(١) المرجع السابق.

(٢) هدية العارفين ٤٢٧/١، ومعجم المؤلفين ٢١/٥.

(٣) البدر الطالع ٢٩٦/١، وهدية العارفين ٤٢٧/١.

(٤) البدر الطالع ٢٩٧/١.

(٥) انظر: البدر الطالع ٢٩٧/١، وهدية العارفين ٤٢٧/١ والأعلام ٢٠٧/٣، ومعجم المؤلفين ٢١/٥.

(٦) معجم المؤلفين ٢١/٥.

(٧) انظر: البدر الطالع ٢٩٧/١.

(٨) المصدر السابق ٢٩٦/١، ٢٩٧.

(٩) البدر الطالع ٢٩٦/١، وانظر: نيل الحسينيين ٩٢، والأعلام ٢٠٧/٣.

ويأكل من ثمنها ولا يقبل من أحد شيئاً، وكان يؤم الناس بمسجد داود بصنعاء، ثم أم الناس بالجامع الكبير فيها. ثم عاد لإمامة الناس بمسجد داود لأسباب^(١) وكان له مواقف جيدة في إنكار المنكر، لا يخاف في الله لومة لائم، وكان مقبول القول مهيب الجانب وكان ينفر ممن يعظمه أو يطريه^(٢) حريصاً على الاعتدال مدافعاً عن الصحابة الأخيار، داعياً إلى تزيههم وعدم التعرض لهم، وقد لاقى في سبيل ذلك أذى من بعض معاصريه^(٣).

وكان يرد على من قال إن علم المنطق من جملة علوم الاجتهاد، وله نظم جيد من ذلك منظومته الطويلة التي ذكر فيها علوم الاجتهاد، ومطلعها:

بتحميدك اللهم في البدء أنطق وإن لم يقيم مني بحمدك منطق^(٤)

القيمة العلمية لهذا العمل :

تناول المؤلف في كتابه أمرين مهمين، أولهما أحكام الظرف والجار والمحرور، وقد حاول أن يلم بهذا الموضوع، وأن يستقصى هذه الأحكام ويجمع ما تفرق منها في عمله هذا، وقد حالفه التوفيق في هذه الناحية، لكنه مال إلى الإيجاز وعدم البسط، مما احتاج معه عمله إلى تفسير وتذليل، كذلك كان أسلوبه في التأليف غير موفق، ومرد ذلك للعصر الذي ألف فيه الكتاب، فكان يعتمد السجع ويخضع له التأليف في النحو، وكأنه يخطب في جمع أو يعظ جماعة.

وثاني هذين الأمرين حديثه عن أحكام الظروف وحدها، من حيث التعريف وعدمه، ولزوم الإضافة وعدمه، وتناوله الغايات منها. وفي رأبي أنه لو اقتصر على الشق الأول، وراعى فيه حسن العبارة، وحرص على بسطه لكان عمله أكثر جدوى ونفعاً؛ وذلك لأن ما يتعلق بالظروف من هذه الناحية عاجلته كتب النحو في مباحث كثيرة في مباحث المفعول فيه، وفي مباحث الإضافة، ولم يأت بجديد في هذا.

١ (البدر الطالع ٢٩٦/١، وانظر: نيل الحسنيين ٩٢.

٢ (البدر الطالع ٢٩٦/١.

٣ (المصدر السابق ٢٩٧/١.

٤ (المصدر السابق.

وإلى جانب أهمية موضوع أحكام الظرف والجار والمجرور فإن هذا العمل وأمثاله يعد وثيقة تاريخية لمعرفة أسلوب التأليف في ذلك العصر المتأخر من عصور أمة الإسلام، نتعرف من خلالها على العصر وأهله، وتدلنا على أن أسلوب التأليف لم ينقطع وأنه واكب التعليم في المساجد والكتاتيب، وأن المعلم غالبا ما يترك آثارا تخلد ذكره، وهذه الآثار غالبا ما تكون جمعا أو تعليقات أو حواشي على بعض الكتب المؤلفة في عصر المؤلف، والعصور القريبة منه.

ومهما يكن من أمر فإن هذا المؤلف - على ما فيه من علات - يفتقر إليه دارس النحو والمشتغل بعلوم القرآن لما فيه من حصر لأحكام الظرف والجار والمجرور، تلك الأحكام التي يحتاج للغوص على أسرارها المتخصصون.

ثم إنه سجل أمين لما كان عليه علم النحو وغيره من العلوم في فترة تكاد تكون مجهولة المعالم في حياة أمتنا. وقد نال هذا الكتاب عناية فائقة من العلماء، فشرحه كل من الكوكباني (١١٣٥ هـ - ١٢٠٧ هـ) وأحمد بن القاسم بن أحمد الشمط، وشارح مجهول. كما نظمه عالم لم يستدل على اسمه.

خطته وأسلوبه في المعالجة :

ابتدأ المؤلف بالعنوان، وهو عنوان طويل، وثني بمقدمة مبنية على السجع أشاد فيها بمؤلفه، وبين فيها أنه انتقاه من عدة مصادر، كما أوضح أنه أوجزه إيجازا من غير تقصير. وهذا الإيجاز أُلجأني إلى تعليقات كثيرة اقتضت مني وقتا طويلا في البحث والتنقيب، أرجو أن أكون قد وفقت في البيان والتوضيح. ثم انتقل المؤلف إلى الحديث عن الظرف والجار والمجرور مبتدئا بتعريف الظرف. وبين أن بحثه منحصر في مقصدين، وتحت كل مقصد فصول.

وكان مهتما بذكر الإيراد، والخلاف وله اختيارات، وقد يشير إلى لغة الحجاز وتميم. وشواهد من القرآن، ويبي ذلك الشعر من غير نسبة، والغالب أنه يجتزئ من البيت بموضع الشاهد. وقد يستبدل المثال المشهور بآخر لتحقيق السجعة ونحوها.

كقوله: رجل في الصلاة فله صلة. بدل قول النحاة: رجل في الدار فله درهم. ويستخدم للعلم أكثر من لقب، كالرضي ونجم الأئمة، ومثله السعد والعلامة الثاني. وليس دقيقاً في نقل النصوص فكثيراً ما يقول: " قال فلان، ولا يورد عبارته كما هي.

مصادره :

لم يصرح بكل من استفاد منه في القسم الأول من المخطوطة، وقد نقل من الكافية وشرحها للرضي، وأشار إلى ابن هشام وغيره، ولكن الدارس لا يستطيع تحديد مصدر واحد أو عدة مصادر معينة اعتمدها المؤلف، إلا أن أكثر إحالاته كانت على الرضي، والسعد التفتزاني.

أما القسم الخاص بالظرف من حيث التصرف وعدمه والصرف وعدمه وما إلى ذلك فقد اعتمد فيه على شرح الكافية للرضي، والتسهيل أو أحد شروحه. ولم يصرح بالتسهيل، ولا بشرح من شروحه، ولكن بعض عبارات مأخوذة من ابن مالك. لذا أحلت على التسهيل والمساعد في ذلك كثيراً.

النسخ المعتمدة في التحقيق :

اعتمدت في إخراج هذا الكتاب على نسختين خطيتين هما:

النسخة (س) نسخة خطية موجودة في جامعة الملك سعود بالرياض، رقم الحفظ ٢٢٠١ ÷ ٣ م ضمن مجموع، تقع في ست ورقات من ١٣٩ - ١٤٤، وتتراوح الأسطر في الصفحة بين ٢٦ و ٣٣ سطراً، ومتوسط عدد الكلمات في السطر اثنتا عشرة كلمة. ومقاسها ٢٤ × ١٧ سم.

كتبت بخط معتاد واضح، التزم الناسخ فيها نظام التعقيبية، تتخللها قصاصات من الورق تحمل بعض التعليقات، وعليها تعليقات، وبهامشها حواش ونقول. وعليها تملك باسم كاتبها: علي بن محمد الشامي. وكان فراغه من كتابتها يوم الجمعة التاسع والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ١٣٢٨ هـ.

والنسخة (ص) وهي نسخة خطية محفوظة في جامع صنعاء تحت رقم ٧٥ ضمن مجموع، عدد أوراقها اثنتا عشرة ورقة من ٧٥ - ٨٦ تتراوح الأسطر في الصفحة بين

١٦ و ٢١ سطرا. ومتوسط عدد الكلمات في السطر تسع كلمات، ومقاس الصفحة ٢٤ × ١٨ سم. وكتبت العنوانات بالحمرة، وعليها تعليقات قليلة، وبهامشها حواش.

كتبت بخط النسخ المعتاد من نسخة نقلت من الأم المقروءة على المصنف. وبآخرها مقابلة على الأم سنة ١٣٥٧ هـ. ولم أتخذ واحدة منهما أصلا، لعدم تميز واحدة منها على الأخرى، ولأنهما انحدرتا من أصل واحد، وعليهما تعليقات وحواش موحدة تقريبا فهما فرعان لأصل واحد. وفيهما معا أخطاء في الرسم، وإهمال نقط بعض الحروف.

عملي في التحقيق :

حاولت أن أخرج النص كما أراده له مؤلفه متبعا الوسائل المعينة على ذلك، وقد استخدمت علامات الترقيم المستخدمة في التحقيق. وخرجت الآيات القرآنية وأتممت الشواهد الشعرية ونسبتها، ثم قمت بتخريجها، وحرصت على تخريج نصوص الكتاب ونقوله، وعرفت بالأعلام الوارد ذكرهم في المخطوطة تعريفا موجزا جداً؛ لئلا أضخم حجم هذا العمل. وعلقت على ما احتاج إلى تعليق، ثم ختمت هذا العمل بقائمة المصادر والمراجع. وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه مآب.

هددا للرافع لذي الدراية العلام، وشكرا للناصب للهداية الأعلام، والصلاة والسلام على المعرب عن الصواب^(١) في الكلم والأفعال، وعلى نحاة نمجه من الأصحاب والآل.

وبعد :

فهذا^(٢) عقد لا يعرف نظيره في مؤلف، وسمط لا يوقف على مثل نضاره^(٣) في خزانة من ألف، يشتمل^(٤) من أحكام الجار والمجرور والظرف على ما يتزل منزلة السواد من الطرف. إن شان فرائده وناظمها القصر والقصور فقد زانها التقاطها من درر بحور^(٥) فهي قصيرة في التحقيق، طويلة وكثيرة وإن تراءت قليلة، أعيدها بتمائم توام الكلم من عين حاسد، وأجيرها برواحم النجوم من لسان ذي الدين الفاسد. والمقصود بها ضبط ما شرد، ومن الله التوفيق والمدد.

الظرف :

هو الاسم المذكور لإفادة وقوع حدث فيه. ولم أقل كالكافية: ^(٦) ما فعل فيه فعل مذكور، للسلامة من^(٧) الإيراد، والاستراحة من الدفع بالقييد المراد. ولا منصوبا بتقدير في. لنحو ما اعتبره صاحبها^(٨) لا جريا على اصطلاحه

١ (في س: النواصب.

٢ (في س: فهذي. وكتابة الألف على هذه الصورة تكاد تكون مطردة في هذه النسخة.

٣ (في س: نظائره.

٤ (في س: شمل.

٥ (في س: وبحور.

٦ (يعني كافية ابن الحاجب انظر: ص ١٠٠ منها.

٧ (في س: عن.

٨ (هو ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر الدوني ثم (٥٧٠ - ٦٤٦ هـ) ألف في النحو والصرف والفقہ. انظر: وفيات الأعيان ٣/٢٤٨ - ٢٥٠، وشذرات الذهب ٥/٢٣٤ - ٢٣٥. في حد المعرب. فحدده عنده: المراكب الذي لم يشبه مبني الأصل. الكافية ص ٦٠. وانظر: الإيراد على ابن الحاجب في شرح الكافية للرضي ١/١٨٢ - ١٨٤، والفوائد الضبائية للجامي ١/٣٦٨ - ٣٦٩.

المستغرب^(١) وكثيراً ما يطلق على المجرور مع ما يجره من الحروف^(٢) قال الرضي^(٣) لأن كثيراً من المجرورات ظروف^(٤) وعلى ما يشملهما^(٥) وهو معروف^(٦) فحيث اقترنا أريد بكلّ معناه. وإن أفرد الظرف شمل شريكه وأخاه، وأما الاكتفاء^(٧) عنه^(٧) بذكر أخيه فلا يستغني الظرف عن النظر فيه. وقد قضى بذلك ظاهر من قال^(٨) في تشبيههما بالقول النفيس، وقال: هما كما قال في الفقير والمسكين ابن إدريس^(٩) وإن اجتماعا افتراقاً، قلت: ما أبدع اجتماع الافتراق، وافتراق الاجتماع معا.

ثم البحث هنا عن معظم حكمه العام، وحكم أخيه المشارك له في الأحكام، وما لكل من الأقسام، فانحصر في مقصدين:

المقصد الأول في الحكم العام . وفيه فصول:

الأول : لما كان^(١٠) لإفادة وقوع عامله فيه، والجار للإفضاء بفعل أو معناه إلى ما

١ (لعله يشير بذلك إلى اعتراض الرضي (١٦/١) على ابن الحاجب في حدوده.

٢ (انظر: الأصول ٦٣/١، والكشاف ٤٧/١، والمساعد ٣٣٦/١، وشرح الفريد للعصام ١٧٧.

٣ (ذكر الرضي ٩٢/١ أن الجار جار مجرى الظرف فهو ظرف اصطلاحاً، وانظر: حاشية السيد الجرجاني على الكشاف ٤٨/١، وشرح الفريد ١٧٩.

والرضي هو رضي الدين محمد بن الحسن الإسترابادي (ت ٦٨٦ هـ) انظر: بغية الوعاة ٥٦٧/١ - ٥٦٨ وكشف الظنون ١٣٧٠/١ هـ.

٤ (وفي المساعد ٢٣٦/١ - ٢٣٧ " إذ كل حكم ثبت للظرف ثبت للجار والمجرور. انظر: حاشية الدسوقي على شرح السعد ٥٥/١.

٥ (في ص: شملهما.

٦ (في الحاشية: كقولهم: يجوز تقديم الظرف على عامله الضعيف، لأن الظرف تكفيه رائحة الفعل، وقولهم: الحمد مبتدأ خبره الظرف، أي لله.

٧ (زيادة من ص.

٨ (في الحاشية هو الشيخ عبدالرؤوف الحاشاني شيخ بن علان المكي.

٩ (هو الإمام الشافعي رحمه الله. وما أملاه بإملائه في مجالس التدريس: إن افتراقاً اجتماعاً. في ص: إن اجتماعاً افتراقاً وإن افتراقاً اجتماعاً، انظر: المقولة في حاشية

الدسوقي على شرح السعد ٥٥/١.

١٠ (الضمير المستتر في كان يعود إلى الظرف.

يليه ^(١) لم يكن لهما - غالبا - بد من متعلق: مصدر ^(٢) أو ما هو منه ^(٣) مشتق. أو ما يتضمن معناه ^(٤) المحقق. وفي تعلقه ^(٥) بالناقص والجامد ومعنى النفي ^(٦) بحث: الأظهر (أنه ^(٧)) يتعلق ^(٨) .
وقولنا: " غالبا " للاحتراز عن الزائد ^(٩) ولعل، ولولا ^(١٠) قيل: وكذا الكاف ^(١١) وحشا وخلا وعدا ^(١٢) .
والمختار في رب أنها كذلك. وفاقا لابن هشام ^(١٣) وخلافا للجمهور ^(١٤) .

١) انظر: الكافية ٢١٥ .

٢) قال ابن مالك في عامل الظرف:

فانصبه بالواقع فيه مظهرا *** كان وإلا فانوه مقذرا

والواقع فيه الحدث، ويعمل فيه كذلك الفعل والوصف. قال ابن مالك أيضاً:

وأخبروا بظرف أو بحرف جر *** ناوين معنى كائن أو استقر

٣) أي من المصدر. وجرى في هذا على مذهب البصريين في أن أصل المشتقات المصدر.

٤) في الحاشية: كالظرف والتمني والترجي والتنبيه، والإشارة والتشبيه.

٥) أفراد الضمير هنا وفي ما بعده، مع أن الحكم للظرف والجر والمجرور.

٦) وكذلك النداء.

٧) زيادة يتم بها السياق.

٨) في ص: معلق. وانظر: الخلاف في المغني ٥٧٠ - ٥٧٢ .

٩) فحرف الجر الزائد كالباء ومن والكاف الزائدات ونحوها ترد للتأكيد لا للربط، ومعنى التعلق الارتباط المعنوي، والزائد لم يدخل على المجرور للربط. انظر: المغني ٥٧٥ .

١٠) لعل حرف جر شبيه بالزائد في لغة عقيل، ولولا حرف جر شبيه بالزائد في نحو لولاي عند الخليل ويونس وسيبويه - الكتاب ٣٧٣/٢ - ٣٧٤ - فهذه ونحوها لا ترد للربط. لذا يعرب ما بعدها مبتدأ مرفوع المحل. وفي الكلام أخبار لها.

١١) أي كاف التشبيه الجارة على ما ذهب إليه الأخفش وابن عصفور من أنها تدل على الاستقرار. انظر: شرح جمل الزجاجي ٤٨٢/١ - ٤٨٣ - والمغني ٥٧٧ .

١٢) إذا استخدمت هذه الثلاثة حروف جر .

١٣) جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (٧٠٨ - ٧٦١ هـ) له مؤلفات جليلة القدر في النحو أشهرها مغني اللبيب عن كتب الأعراب. انظر: البغية ٦٨/٢ - ٧٠ ، وشذرات الذهب ١٩١/٦ - ١٩٢ .

١٤) نقله ابن هشام عن الرمانى وابن طاهر في المغني ٥٧٧ ، واختاره، ونقله الرضى في شرح الكافية ٣٣١/٢ ، عن أبي عمرو . وانظر: الخلاف في شرح الكافية للرضي ٣٣١/٢ ، والأشباه والنظائر ٢٣٠/١ ، وانظر: القول بأن لها متعلقا يغلب حذفه في كافية ابن الحاجب ٢١٧ ، والفوائد الضيائية ٣٢٧/٢ ، ومنهاج الطالب ٨٠٥/٢ - ٨٠٦ .

ثم المتعلق إما عام فَمُسْتَقَرٌّ^(١) لاستقرار الضمير أو معنى^(٢) الفعل فيه^(٣) أو كون متعلقه استقر^(٤) .
 (و^(٥)) يجب على الأصح في متعلقه أن لا يظهر، وموضعه الصلة، والصفة، والحال والخبر^(٦) .
 وعن أبي الفتح^(٧) جواز إظهاره^(٨) تمسكا بـ (مُسْتَقَرًّا^(٩) عِنْدَهُ^(١٠)) وردّ بأنه خاص، أي: غير متحرك^(١١) وليس بمستقر^(١٢) .
 وعن أبي البقاء^(١٣) إن حذف أولاً ونقل ضميره لم يجوز، وإن ذكر أولاً لم يمتنع^(١٤) قيل: وهو غريب^(١٥) قلت: أما من القياس
 فقريب^(١٦) .

-
- ١ (بفتح القاف اسم مفعول، والأصل: مستقر فيه ثم حذف " فيه " توسعا انظر: شرح الوافي للدماميني ق ٤٧ / أ.
 ٢ (في س: معنا.
 ٣ (انظر: حاشية السيد الجرجاني على الكشاف ٢٨/١، والأشباه والنظائر ٢٣٣/١ - ٢٣٤، وشرح الفريد ١٧٧.
 ٤ (أي كونهم يقدرّون المتعلق بـ (استقر) .
 ٥ (زيادة يتطلبها السياق.
 ٦ (انظر: شرح الكافية ٩٣/١.
 ٧ (عثمان ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) خلف أستاذه أبا علي الفارسي في مدرسته بعد وفاته، له تراث في النحو والصرف واللغة والقراءات الشاذة. انظر: إنباه الرواة
 ٢/٣٣٥ - ٣٤٢ ووفيات الأعيان ٣/٢٤٦ - ٢٤٨.
 ٨ (ونسب الجواز لابن عطية أيضًا. انظر: شرح المفصل ٩٠/١، وشرح الكافية ٩٣/١، والبحر ٧/٧٧، والمغني ٥٨١.
 ٩ (في س: بمستقر .
 ١٠ (من الآية ٤٠ النمل.
 ١١ (أي ثابت غير متقلقل، فهو كون خاص، وليس المراد مطلق الوجود والحصول. - انظر التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١٠٠٩/٢، والبحر ٧/٧٧، والمغني ٥٨١.
 ١٢ (يريد وليس متعلقا بـ (مستقر) التي هي كون عام.
 ١٣ (من يعيش: يعيش بن علي بن يعيش النحوي الحلبي موفق الدين أبو البقاء (٥٥٣ - ٦٤٣ هـ) انظر: بغية الوعاة ٢/٣٥١ - ٣٥٢، وشذرات الذهب ٥/٢٢٨.
 ١٤ (انظر: شرح المفصل ٩٠/١.
 ١٥ (القائل ابن هشام في المغني ٥٨٢، وعلل الدسوقي في حاشيته ٩٧/٢، وجه الغرابة بأنه لم يوافق عليه أحد.
 ١٦ (في الحاشية: كسائر العوامل.

وإما خاص فلغو^(١) قال نجم الأئمة^(٢) يجب في متعلقه أن يذكر^(٣) ويشكل هذا الإطلاق بوجوب الحذف في مواضع الاتفاق^(٤) منها نحو بالرفاء والبنين^(٥) ونحو: حينئذ^(٦) (الآن). ومنها: المضمرة عامله المفسر^(٧). ومنها: القسم بغير الباء، نحو: والله وتالله ولله لا يؤخر الأجل. ومنها: الرفع للفاعل، نحو: (أ^(٨)) في الدار زيد. إلا أن يرد^(٩) بالمذكور ما هو ملاحظ ومراد كما هو في صور الإفراد، إذ لولا ملاحظته فيها لما أفاد، بخلاف معني

-
- ١ (المراد باللغو ما كان فضلا من الظروف. انظر: الأشباه والنظائر ٢٤٣/١، ويظهر أنه ما كان متعلقه كونا خاصا، للغو الظرف عن تحمله الضمير، انظر: شرح الوافي للدماميني ٤٨ / أ، وشرح الفريد ١٧٧ - ١٧٨، وحاشية الدسوقي ٩٣/١.
- ٢ (هو رضي الدين الإستراباذي. انظر: شرح الكافية ٩٣/١.
- ٣ (رد أبو حيان على الزمخشري تقديره حذف متعلق الجار والمجرور في قوله تعالى: (فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ)
- الطلاق.. بأن هذا وهم منه، فهو يرى أنه لا يحذف تبعا لجماعة انظر: الكشاف ١١٧/٤، والبحر المحيط ٢٨١/٤، والنهر الماد ٢٨٠/٤ والدر اللقيط ٢٨١/٤، والمغني ٥٨٥.
- ٤ (هي ثمانية يجب حذف العامل فيها. انظر: المغني ٥٨٥، والأشباه والنظائر ٢٣٢/١.
- ٥ (يقال ذلك للمعرس، والرفاء - بالمد وقد يترك همزه - الالتحام والاتفاق من رفيت الثوب، ويجوز أن يكون من رفوته إذا يكنته، وهو من ما أثر عن الجاهلية وقد نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن ذلك. ومثله قول الأعرابي: باليمن والبركة. وتقدير المتعلق: أعرست أو نكحت أو اصطحبتما. انظر: غريب الحديث للهروي ٧٦/١، وسنن ابن ماجه ٣٥١/١، والفائق في غريب الحديث ٧/٢، وفصل المقال ٨٢ - ٨٣، ومجمع الأمثال ١٧٥/١ - ١٧٦.
- ٦ (زيادة، والموجود في كتب النحو: (حينئذ الآن). يقال هذا: لمن ذكر أمرا قد تقادم عهده. والتقدير كان ذلك حينئذ واسمع الآن. انظر: شرح الكافية للرضي ١/١، والمغني ٥٨٢، وأوضح المسالك ٣٢٣/١.
- ٧ (وذلك في باب الاشتغال نحو: أيوم الجمعة صحت فيه ؟ انظر: شرح الكافية ١٩١/١، والمغني ٥٨٢، وهذا يدل على الملغى - وهو ما كان متعلقه كونا خاصا - يجب حذف عامله أحيانا، ويجوز ذكره أحيانا. ولا صحة لقول من قال: إن عامله يجب أن يذكر. انظر: شرح الوافي للدماميني ٤٧ / ب.
- ٨ (زيادة عن ص.
- ٩ (في ص: يزداد.

العام، فقد تحول إلى الظرف ^(١) ومن ثم لم يعده البعض ^(٢) من مواضع وجوب الحذف ولهذا سماه بعضهم مغنيا ^(٣) عن الخبر.
ثم الحق أن الخاص في المواضع الأربعة ^(٤) يحذف للدليل، وذلك في كلامهم ليس بالقليل.
ومن ذلك قولهم من لك أو من لي بكذا ^(٥) ؟ أي من يضمن؟ وعليه قوله تعالى: ﴿ أَحْزَبًا أَحْزَبًا ﴾ ^(٦) أي مقتول ^(٧) ك ﴿ أَلْتَفَسَ
بِالْنَفْسِ ﴾ ^(٩) إلى آخرها ^(١٠) أي مقتولة، ومفقوءة ^(١١) ومجدوع ومصلومة ^(١٢) ومقلوعة ^(١٣) .
فإن قدر قتله بقتله ^(١٤) وقتلها بقتلها ^(١٥) ونحوها، بالمقدر كائن، أو يكون ^(١٦) .

-
- ١ (لنيابة الظرف عن العامل المذكور، وانتقال الضمير الذي كان مستترا في العامل إلى الظرف. انظر: شرح المفصل ٩٠/١، وشرح الكافية ٩٣/١، والأشباه والنظائر ٣٣٢/١.
- ٢ (دخول أل على " بعض " غير مستحسن.
- ٣ (انظر: الأصول ٦٣/١.
- ٤ (وهي الحال والصلة والصفة والخبر.
- ٥ (في ص: من لي أو من لك بكذا.
- ٦ (ليس في ص.
- ٧ (سورة البقرة /١٧٨.
- ٨ (فهو متعلق بالكون الخاص.
- ٩ (سورة المائدة /٤٥.
- ١٠ (يريد إلى آخر ما ذكر في الآية (وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ) الآية.
- ١١ (في س: أو مقلوعة، وفي ص مقلوعة أيضا. والأولى ما أثبت.
- ١٢ (في ص و س: مصلومب.
- ١٣ (زيادة يتم بها تقدير عوامل ما ذكر في الآية.
- ١٤ (أي قتل الحر يقتل الحر.
- ١٥ (أي قتل النفس يقتل النفس. ويكون على تقدير مضافين أو أكثر. وهو ضعيف. انظر: المغني ٥٨٦.
- ١٦ (أي فالمتعلق كون عام.

ومنه: ﴿ فَطَلَّقُوهُنَّ لِإِعْتَابِكُمْ ﴾ (١) .

أي مستقبلات، قيل: ومنه: ﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ (٢) .

أي يذكر. حذراً من جمع (٣) الحقيقة والمجاز (٤) أو الإبدال (٥) في المنقطع (٦) الممتنع في الحجاز (٨) .

قلت: لا يخفى البعد عن الصواب فيما ارتكب المجيب والمجانب (٩) وارتكاب ذلك المحذور أهون من هذا الارتكاب.

وقد مشى على الانقطاع في كشافه (١٠) إمام الإعراب (١١) وقال بالجمع جمع من الأجلة، دون حذف ما ليس عليه واحد من الأدلة (١٢)

١ (سورة الطلاق /١ .

٢ (سورة النمل /٦٥ .

٣ (في س: جميع .

٤ (أي يلزم من علق (في السماوات) بالاستقرار الجمع بين الحقيقة والمجاز . انظر: البحر المحيط ٩١/٧ ، والمغني ٥٨٦ .

٥ (في س: والإبدال .

٦ (أي إبدال الغيب من الموصول (من) بدل اشتمال، ويكون الاستثناء مفرغاً . انظر: البحر المحيط ٩١/٧ ، والمغني ٥٨٧ .

٧ (يشير إلى تخريج الزمخشري للآية في الكشاف ١٥٤/٣ الذي عده من قبيل الاستثناء المنقطع، فيعرب لفظ الجلالة بدلا من من .

٨ (لأن أهل الحجاز يوجبون نصب الاستثناء المنقطع ولا يجيزون إتباعه انظر شرح الكافية الشافية ٧٠٢/٢ والبحر المحيط ٩٧/٧ وأوضح المسالك ٣٣٧/١ وشرح ابن عقيل ٥٠٧/١ .

٩ (في الحاشية: المجيب هو ابن هشام القائل: يكون الموصول مفعولاً، والمجانب القائل بتقدير يذكر ويتضح من المغني أن المجاب هو ابن مالك وما في المغني موجود في البحر ٩١/٧ .

١٠ (١٥٤/٣ .

١١ (يعني به: الزمخشري محمود بن عمر الخوارزمي (٤٦٧ - ٥٣٨ هـ) انظر: الأنساب للسمعاني ٢٩٧/٦ - ٢٩٨ ، وإنباه الرواة ٢٦٥/٣ - ٢٧٢ .

١٢ (كأنه يميل إلى أنه متعلق بالاستقرار، أي يكون عام، لا يذكر . ويترتب على ذلك القول بالجمع بين الحقيقة والمجاز، كما نقل ابن مالك . انظر: المغني ٥٨٦ .

الأولى : قال بعض الفضلاء ^(١) إنما نقدر العام إذا انتفت قرينة الخصوص ^(٢) وإلا قدر الخاص؛ لأنه أفيد. نحو زيد على الفرس، وعمرو من العلماء، أي راكب، ومعدود، وإن أمكن (تقدير العام ^(٣)) لتوجيه ^(٤) الإعراب، واقتصارهم على العام للاطراد.

الثانية : قال ابن هشام إذا قدر الخاص لم ينتقل إلى الطرف الضمير ^(٥) فلا يكون له محل ولا عمل بالاتفاق، وفي العام خلاف سيأتي. قيل فلا يسمى مستقرا ^(٦) كالرافع للظاهر.

قلت: بناء على تعليل التسمية باستقرار الضمير فيه ^(٧) .

ومقتضى كلام سيد ^(٨) المحققين: أن المستقر ما استقر معنى عامله فيه. لفهمه منه عاما أو خاصا، فلا يخرج عن الاستقرار. ولعل الأحسن أن يقال: إن أمكن تقدير العام معه كما ذكر فمستقر وإلا فلغو محذوف المتعلق ^(٩) نحو: من لك؟ وما بعده.

١ (هو الفاضل اليمني: انظر: حاشية الشنواني على مقدمة الإعراب ١٤٧. وانظر: في ذلك شرح الوافي للدماميني ٤٧ / أ.

٢ (ولا يقدر المتعلق كونا خاصا كقائم وجالس وراكب إلا بدليل. انظر: المغني ٥٨٥.

٣ (ساقط من س.

٤ (في س: توجيه.

٥ (أي لم ينتقل إليه ضمير من المحذوف، ومثل الطرف في هذا المجرور. انظر: المغني ٥٨٥.

٦ (في س: مستقر. ولا يسمى مستقرا لعدم استقرار الضمير في الطرف والمجرور المتعلقين بكون خاص بعد حذف الكون فهما لا يتحملان الضمير، في حين أنهما يتحملانه إذا كان المحذوف كونا عاما.

٧ (وذلك بعد حذف عامله. انظر: شرح المفصل ٩٠/١، وشرح مقدمة الإعراب للشيخ خالد الأزهرى ١٤٦.

٨ (هو السيد الجرجاني. انظر: حاشيته على الكشاف ٢٨/١، وشرح الوافي للدماميني ل ٤٧ / أ.

٩ (انظر: شرح الوافي للدماميني ٤٧ / أ.

الثالثة : قال التفتزاني ^(١) الكون المقدر من التامة ^(٢) والظروف لغو بالنسبة إليه ^(٣) وإلا كان في محل الخبر فيتسلسل ^(٤) .

تنبيه: محل تقديره قبل الظرف ^(٥) كسائر العوامل ^(٦) .

قيل: ما لم يكن في نحو: في الدار زيد ^(٧) فيترجح تأخيرها، أو إنَّ في الدار زيدا، فيتعين ^(٨) قلت تقدُّم عامله. وقد يترجح ويتعين تقدمه

للمقتضى ك: أين زيد ^(٩) ؟ وإنَّ على التمرة مثلها زُبْدًا ^(١٠) ولأنه ^(١١) يلزم الفصل بينهما ^(١٢) بالأجنبي ^(١٣) وأيضًا ليس المقدر كالمفوض

(١٤)

١ (مسعود بن عمر بن عبد الله المشهور بسعد الدين التفتزاني (٧١٢ - ٧٩١ هـ) انظر بغية الوعاة ٢/٢٨٥، وشذرات الذهب ٦/٣١٩ - ٣٢٣. وقوله هذا في حاشيته على الكشاف كما في حاشية الشنواني ١٤٣ .

٢ (أي من كان التامة. وفي القضية خلاف. انظر المغني ٥٧٠ .

٣ (أي ليس خبرا للكون، ولو كان الكون ناقصا لكان خبرا له.

٤ (في س: تسلسلا. والمعنى أنه لو كان المقدر من الناقصة لكان الظرف والمجرور خبرين للكون المقدر، فيقدر معه كون آخر يكون في محل الخبر، فيتسلسل.

٥ (انظر شرح الوافي للدماميني ٤٧ / أ، وحاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب ١٤٣ .

٦ (أطلق الظرف بمفهومه العام الذي يشمل الجار والمجرور إلى جانب الظرف.

٧ (انظر المغني ٥٨٧، وشرح الأشموني ١/٢٠٢ .

٨ (لأن المحذوف هو الخبر وأصله أن يتأخر عن المبتدأ. المغني ٥٨٧ .

٩ (لأن (إن) وأخواتها لا تليها أخبارها قال ابن مالك:

وراع ذا الترتيب إلا في الذي *** كليت فيها أو هنا غير البذي

١٠ (لأن ألفاظ الاستفهام لها الصدارة.

١١ (لنلا يلزم الإضمار قبل الذكر.

١٢ (في ص: ولا يلزم.

١٣ (أي بين الظرف ومتعلقه، والأجنبي هو المبتدأ.

١٤ (فإنه يغتفر في المقدر ما لا يغتفر في المظهر. انظر شرح الأشموني ١/٢٠٣ .

الفصل الثاني

حكمه حكم الجمل الخبرية في وقوعه بعد الأسماء^(١) أحد الأربعة^(٢) ومحمّل^(٣) لاثنين منها^(٤).

قلت: يختص بثالث^(٥) أشار إليه العلامة الثاني^(٦) في شرح مقدمة البيان والمعاني^(٧) مثالها:

العلم لــــدى ^(٨) ربــــنا	مــــن لــــديه الحــــفظ للعهــــد
ضــــل ^(٩) حــــمار العــــلم بــــين الــــورى	والحــــبــــيرُ بــــين النــــاس قــــد يهــــدي
والحــــمد للهــــادي عــــبادا لــــه	لما لــــه مــــن واجــــب الحــــمد
إن حــــصنا مــــن بــــينهم بــــالهدى	للفقهــــه فــــي نــــحو ذوى الرشــــد ^(١٠)

وفي كونه^(١١) هو الخبر ونحوه^(١٢) أو متعلقه خلاف:

١ (انظر المغني ٥٧٨.

٢ (الخبر والحال والصفة والصلة، فهو خبر بعد المبتدأ، وحال بعد المعرفة، وصفة بعد النكرة، وصللة بعد الموصول، فيعرب بعد هذه الأشياء بما تعرب به الجملة.

٣ (في س: ومحمّل.

٤ (هما الصفة والحال فإن ما يقع بعد "أل" الجنسية من الجمل يعرب حالا نظرا لأن صورته صورة المعرفة ويعرب صفة نظرا لأن تعريفه لفظي لا معنوي. وانظر أوضح المسالك ٧٣/٢، وشرح ابن عقيل ١٥٥/٢. وتحديد هذين الاثنين مستفاد من الحاشية.

٥ (وهو وقوعه معمولا لمعرفة محلاة بأل بعد المعرفة، كقوله في المطول "ص ١٢" (الفصاحة) الكائنة (في المفرد خلوصه...) فقدر عامل الجار والمجرور بـ"الكائنة" فقدر العامل اسما محلى بأل. وانظر حاشية السيد الشريف على المطول ص ١٧/١٦، ومواهب الفتاح، وحاشية الدسوقي من شروح التلخيص ٧٥/١.

٦ (في الحاشية: يعني سعد الدين التفتزاني، فهو مشهور عندهم بهذه الصفة.

٧ (على فوقه: التلخيص، وانظر.

٨ (في س: لدي.

٩ (في س: ظل.

١٠ (البيتان الأولان جعلهما للظرف، وجعل الأخيرين للجار والمجرور.

١١ (الضمير يعود للظرف والجار والمجرور.

١٢ (أي: ونحو الخبر، والمراد به هنا الصفة والصلة والحال.

فعن الفارسي (١) وأتباعه (٢) الأول: لصيرورة المحذوف منسيا (٣).

وعن السيرافي (٤) الثاني (٥)؛ لأنه الأصل (٦) وعلى الأول يلزم - في: رأيت الطائر على غصن - إما كونه لغوا (٧) وهو خلاف ما استقر

(٨) وإما (٩) اختلاف عامل التابع والمتبوع (١٠) وهو خلاف ما اشتهر (١١) وعلى الثاني استتار الضمير فيه (١٢) وفيه بحث سيأتي في الفصل

الخامس.

-
- ١ (أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (٢٨٨ - ٣٧٧ هـ). أحد الأئمة الأوائل في النحو واللغة والقراءات وتلميذ ابن السراج، وشيخ ابن جني في ذلك كله. انظر معجم الأدباء ٢٣٢/٧ - ٢٦٠، وفيات الأعيان ٨٠/٢ - ٨٢.
 - ٢ (هو مذهب ابن السراج في الأصول ٦٣/١، وانظر شرح ابن عقيل ١٨٣/١.
 - ٣ (أي: لنيابة الظرف والاستغناء به عنه، ونقل عنه في الأشباه والنظائر ٢٣٢/١ أن إظهار العامل في الظرف شريعة منسوخة. وانظر شرح المفصل ٩٠/١.
 - ٤ (أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (٣٦٨ هـ) فسر كتاب سيبويه، يعتمد على المنطق. انظر طبقات النحويين للزبيدي ١١٩، وإنباه الرواة ٣١٣/١ - ٣١٥.
 - ٥ (ونسب هذا في الهمع ٢٢/٢ لابن كيسان.
 - ٦ (انظر الخلاف في حاشية على الإيضاح العضدي ٤٧، وشرح الكافية ٩٣، والتصريح على التوضيح ١٦٦/١، والهمع ٢٢/٢، وشرح الفريد ١٨٠.
 - ٧ (وذلك إذا جعلنا عامله رأيت؛ لأن العامل مذكور.
 - ٨ (في س: ما اشتهر، والمراد أن ذلك خلاف ما استقر عند النحاة من أن الظرف الواقع حالا متعلقه الاستقرار.
 - ٩ (في س: أو.
 - ١٠ (وذلك إذا قدرنا عاملا محذوفا. والتابع هنا هو الحال، والمتبوع صاحبها.
 - ١١ (من اشتراط اتحاد العامل في الحال وصاحبها على المشهور عند النحاة.
 - ١٢ (أي في الظرف بعد حذف عامله، وهل يحذف الضمير مع العامل أم أنه ينتقل إلى الظرف بعد حذف عامله ؟ انظر المغني ٥٧٩.

الفصل الثالث

أنه لتضمنه معنى الفعل يعمل عمله فينصب ما يكفيه رائحة الفعل ^(١) ويرفع المضمر ^(٢) والظاهر بشرط اعتماده على صاحبه ^(٣) أو النفي أو الاستفهام عند البصرية، ومطلقاً عند الكوفية ^(٤).

وهل هو العامل ^(٥) أو المتعلق ^(٦)؟ قيل بالأول. لامتناع تقدم الحال في نحو: زيد في الدار جالساً ^(٧) - ورد؛ لأنه لمراعاة الصورة - ولاستتار ^(٨) الضمير فيه ^(٩) وقد تقدم ^(١٠).

وقيل بالثاني؛ للأصالة ^(١١) قلت: فلا فائدة فيه للاعتماد ^(١٢) وهل كونه فاعلاً واجباً أو راجحاً، أو مرجوحاً؟

قال الجمهور - في ^(١٣) نقل ابن هشام ^(١٤) الأول - بالأول.

١ (الذي يكفي لنصبه رائحة الفعل وهو الظرف والحال.

٢ (المراد بالمضمر المستتر، وأما المنفصل فهو في حكم الظاهر.

٣ (المراد به ما يتقدم الظرف من موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال.

٤ (انظر الخلاف في الإنصاف ٥١/١ - ٥٥، والتبيين للعكبري ٢٣٣ - ٢٣٥، وشرح الكافية ٩٤/١، والمغني ٥٧٩، وشرح الفريد ١٨١ - ١٨٢.

٥ (أي هل الظرف هو عامل الرفع في الفاعل؟ ممن رفض عمل الظرف السهيلي في نتائج الفكر ٤٢٤ - ٤٢٥.

٦ (انظر المغني ٥٧٩، والهمع ١٣١/٥.

٧ (ولو كان العامل الفعل لم يمتنع. المغني ٥٧٩.

٨ (علق تحتها: " معطوف على قوله: "لامتناع." فهذا دليل ثان لمن قال بالأول.

٩ (والضمير لا يستتر إلا في عامله. واختاره في المغني ٥٧٩. وذكر أن ابن مالك اختار الثاني.

١٠ (تقدم قريباً أن الضمير يستتر في الجار والمجرور.

١١ (في س: للإضافة. والمراد أصالة المتعلق - فعل أو شبهه - في العمل. انظر نتائج الفكر ٤٢١.

١٢ (أي أنه إذا كان المتعلق هو العامل فلا داعي لاشتراط الاعتماد لأن العامل قوي.

١٣ (في س: وفي.

١٤ (هو الخضرأوي - كما في المغني ٥٧٩ - وهو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام (٥٧٥ - ٦٤٦ هـ) من نحاة الأندلس أخذ عن ابن خروف والرندي، وأخذ

عنه الشلوبين. انظر بغية الوعاة ٢٦٧/١ - ٢٦٨. وكشف الظنون ٢١٢/١.

وقال ابن مالك^(١) وابن هشام الثاني^(٢) بالثاني.

وبعضهم بالثالث^(٣).

فإن لم يعتمد فما بعده مبتدأ لا غير عند البصرية، وجائز الوجهين في رواية ابن هشام عند الكوفية^(٤) وفاعل لا غير في رواية نجم الأئمة^(٥) لمنعهم تقدم الخبر، وتجويزهم العمل بلا اعتماد^(٦).

وأورد عليهم^(٧) إن في الدار زيدا^(٨) ولزوم الإضمار في نحو: في داره زيد^(٩).

ووافقهم أبو الحسن^(١٠) في التجويز، وخالفهم في المنع^(١١) فعليه يجوز الوجهان، كما رواه عنه وعنهم^(١٢) ابن هشام^(١٣).

١ (هو أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله (٦٠٠ - ٦٧٢ هـ) مؤلفاته كثيرة نافلة متنوعة تعد مدرسة لمن جاء بعده. انظر نوح الطيب ٤٣١/٣، والبغية ١٣٠/١، ٢٢٥.

٢ (أراد به ابن هشام الأنصاري صاحب المغني.

٣ (أي وقال بعضهم بالثالث، وهو ترجيح إعرابه مبتدأ على إعرابه فاعلا. انظر الخلاف في المغني ٥٧٨ - ٥٧٩، وأوجب السهيلي إعرابه مبتدأ، فهذا وجه رابع. انظر نتائج الفكر ٤٢٢ - ٤٢٣.

٤ (المغني ٥٧٩، ونسب إعرابه مبتدأ للجمهور، وجواز الوجهين للأخفش والكوفيين. وانظر الهمع ١٣١/٥ - ١٣٢.

٥ (تقدم أنه لقب للرضي. وانظر نقله عنه في شرح الكافية ٩٤/١.

٦ (في س: بالاعتماد. وهو خطأ. وانظر الخلاف في الإنصاف ٥١/١ - ٥٢.

٧ (أي على الكوفيين.

٨ (فنصب زيد بإن يدل على أنه كان في الأصل مبتدأ مؤخرا، تقدم عليه خبره.

٩ (وهذا المثال مجمع عليه. وهو يدل على أن زيدا مبتدأ ليعود الضمير على متقدم في الرتبة، وإن تأخر لفظه، ولو أعرب زيد فاعلا بالجار والمجرور كما يقول الكوفيون لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة. انظر شرح الرضي ٩٤/١.

١٠ (الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء (ت ٢١٥ هـ). على الراجح أخذ النحو على الخليل وسيبويه. انظر طبقات النحويين ٧٢ - ٧٤، وإنباه الرواة ٣٦/٢ - ٤٣.

١١ (أي في منعه رفع الفاعل بالنظر في الذي لم يعتمد، وذلك في أحد قوليه، انظر شرح الكافية ٩٤/١.

١٢ (في ص: عنهم وعنه.

١٣ (في المغني ٥٧٩.

الفصل الرابع

أن المستقر^(١) مؤول^(٢) بجملة بالاتفاق في الصلة، وفي نحو: رجل في الصلاة فله صلة^(٣) وكذا اللغو^(٤) في القسم.

وأما في غيرهما^(٥) فكذا في الأكثر، وقيل: بمفرد^(٦) وقيل: بما كان في المقصود أظهر^(٧).

قيل: على الأول^(٨) يلزم في نحو:

﴿ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا ﴾^(٩).

ونحو: أما في الدار فزيد، دخول " إذا "^(١٠) و " أمّا " على الفعل^(١١) وتقديم الخبر الفعلي، وأجيب بأن دخول إذا على الاسم غلب لا

واجب^(١٢) بدليل تجويزهم نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال^(١٣) وأيضا فالاسمية باقية، لكون النية به

١ (أي متعلق الظرف والجار والمجرور .

٢ (في ص: مآول، ويشترط في الجملة أن تكون خبرية.

٣ (من كل نكرة موصوفة بظرف وقعت مبتدأ وخبرها مقرونة بالفاء. لأن الفاء دخلت على الخبر لشبهه بجواب الشرط، ولا يشبه الجواب إلا إذا كان وصف المبتدأ جملة ليمائل فعل الشرط. انظر حاشية الدسوقي على المغني ٩٨/٢ - ٩٩.

٤ (أي ما كان متعلقه ليس كونا عاما، نحو " أقسم.

٥ (الصواب في غيرها، ولعله جعل الصفة والصلة كالشيء الواحد.

٦ (ونسبه الرضي ٩٣/١ لابن السراج - ويؤيده تقديره المتعلق في الأصول ٦٣/١ - وابن جني، وأخذ به السهيلي إذا كان خبرا. انظر نتائج الفكر ٤٢١ - ٤٢٢، واختاره ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣٤٩/١.

٧ (انظر الخلاف في شرح المفصل ٩٠/١، وشرح الكافية ٩٣/١، والمغني ٥٨٣ - ٥٨٤، والأشباه والنظائر ٢٣١ - ٢٣٢.

٨ (أي تقديره بجملة.

٩ (سورة يونس / ٢١.

١٠ (الفجائية.

١١ (وذلك لأن "إذا الفجائية" لا تليها الأفعال، وأما لا يليها الفعل إلا مقرونا بحرف الشرط.

١٢ (انظر الفوائد الضيائية ١٣٩/٢.

١٣ (انظر الكافية ٩٧.

التأخير. وفي "أما" عارض مغتفر، لضرورة التعويض^(١) كدحوها على الشرط (في^(٢)) ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقْرَبِينَ ﴾^(٣) ومنع تقديم الخبر^(٤) (الفعلي؛ لخوف اللبس^(٥) المأمون هنا. وفي الأول نظر^(٦) وأما الجواب بتقديره مؤخرًا فلا ينفع، على أن فيه ما مر^(٧) .

الفصل الخامس

أن الضمير ينتقل إليه المحذوف^(٨) بدليل انتصاب الحال عنه في نحو: زيد في الدار جالسًا^(٩) قيل: وتأكيده في:

..... عِنْدَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعُ^(١٠)

١ (يعني أن (أما) عوض عن الفعل.

٢ (ليست في: ص. وفي المغني ٥٨٧، "وأما" لا يقع بعدها فعل إلا مقرونا بحرف الشرط نحو: "وأما إن كان" الآية.

٣ (سورة الواقعة / ٨٨.

٤ (ساقط من ص.

٥ (لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل، وعده مأمونا هنا لأن الخبر مقدر، لكن قد يقال: المقدر كالثابت.

٦ (لحمل القرآن على الوجه المرجوح كما في الحاشية.

٧ (من أن تقديمه دليل على تقديم عامله.

٨ (انظر هذه المسألة في الخصائص ٣٨٦/٢، وشرح الكافية ٩٣/١ - ٩٤، وشرح قصيدة كعب بن زهير لابن هشام ١٧٣ - ١٧٤.

٩ (ومنه عند الرضي ٩٤/١ قوله تعالى: "ففي الجنة خالد بن فيها": جالسا (حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور). وكذلك قوله خالد بن.

(١٠

فإن يك جثمانى بأرض سواكم *** فإن فؤادي.....

البيت لجميل بن عبد الله العذري المعروف بجميل بثينة (ت: ٨٢ هـ) من أبيات أولها:

أهاجك أم لا بالمداخل مربع *** ودار بأرجاع الغديرين يرقع

ويتعين جعل "أجمع" توكيدا للضمير المنتقل إلى الطرف. ديوانه ٥١، وشرح الكافية ٩٣/١، والمغني ٥٧٩، وشرح قصيدة كعب لابن هشام ١٧٤، والخزانة ٣٩٥/١.

والإبدال منه في: (و^(٢)) ﴿ وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ ﴾^(٣) .

وفي الكل^(٤) بحث^(٥) وفي كون الانتقال قبل الحذف، أو عنده^(٦) أو بعده احتمالات^(٧) ولا يلزم خلو العامل منه على الأول، ولا حذف الفاعل على الثالث؛ لأنه تقديري غير مستمر^(٨) .

الفصل السادس

في فوائد لطيفة لم يتضمنها^(٩) تحرير، وزوائد شريفة لم ينظمها^(١٠) تحرير.

(١)

ألا يا نخلة من ذات عرق ***.....

نسبه بعض الرواة للأحوص الأنصاري (ت ١٠٥ هـ) تقريبا، من قصيدته التي مطلعها:

أأن نادي هديلا، ذات فلج *** مع الإشراق، في فنن حمام

ويروى:

ألا يا نخلة من ذات عرق *** برود الظل شاعكم السلام

ولا شاهد فيه على هذه الرواية. و"رحمة" معطوف على الضمير المستتر في الجار والمجرور. والبيت في الأصول ٣٢٦/١، والجمل للزجاجي ١٤٨، والخصائص ٣٨٦/٢، والأمالى الشجرية ١٨٠/١، وشرح قصيدة كعب ١٧٤، وشرح الكافية ٩٣/١، والخزانة ٣٩٩/١ - ٤٠٠.

(٢) ليس في س.

(٣) سورة الأعراف / ٨. يعرب "يوم" ظرف لغو منصوب والحق خبر، ويعرب الظرف خبرا والحق بدل من الضمير المستتر في الظرف.

(٤) إدخال "أل" على "كل" فيه ضعف.

(٥) انظر شرح الوافي للداميني ٤١ / ب.

(٦) أي معه.

(٧) انظر حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب ١٤٦.

(٨) في حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب ١٤٧: " لأنه أمر اعتباري غير تقديري غير مستمر" وذكر أن كونه معه أولى لأنه لا يلزم عليه شيء.

(٩) في ص: ينظمها.

(١٠) في س: لم ينضمها، وفي ص: لم يفهما، وهذا بعيد. ولعله أراد أن لم يوردها مجتمعة أحد قبله.

الأولى: في نحو: في الدار زيد أو زيد في الدار مقيما^(١) بالنصب.الراجع في الأول^(٢) مستقر^(٣) وبالرفع^(٤) إما لغو^(٥) أو^(٦) مستقر حال فيهما^(٧) أو في الثاني خبر^(٨) .

وفي نحو: زيد في الدار مقيما فيها^(٩) بالنصب عند الكوفيين^(١٠) الراجع عند غيرهم^(١١) مستقر^(١٢) والثاني لغو^(١٣) وبالرفع^(١٤) إما مستقر^(١٥) كذلك، والثاني لغو^(١٦) وإما لغو^(١٧) والثاني تأكيد.^(١٨)

وفي نحو: فيك زيد راغب^(١٩) الرفع الواجب عند الأكثر، لغو^(٢٠) وبالنصب الجائز عند البعض على معنى: فيك رغبة زيد، مستقر^(٢١)

-
- ١ (من كل ما اجتمع فيه مع المبتدأ ظرف واسم صالح للإخبار به عن المبتدأ، يستوي في ذلك ما تقدم فيه الظرف على الاسم وما تأخر .
 - ٢ (يشير إلى أن النصب هو الراجع في المثال الأول.
 - ٣ (لاستقرار الضمير فيه.
 - ٤ (أي رفع الاسم على الخبر به في الحالتين.
 - ٥ (لإلغاء الضمير منه ويكون متعلقا بالخبر.
 - ٦ (في س: ومستقر.
 - ٧ (أي في حال رفع الاسم فيهما فالظرف حال.
 - ٨ (أي والراجع في المثال الثاني "زيد في الدار مقيما" رفع الاسم على الخبرية.
 - ٩ (مما كرر فيه الجار والمجرور، سواء تقدم الظرف أم تأخر.
 - ١٠ (يجب عندهم النصب.
 - ١١ (ولا يجب النصب عند غير الكوفيين بل يترجح.
 - ١٢ (وهو خبر المبتدأ.
 - ١٣ (يتعلق بـ "مقيما.
 - ١٤ (أي رفع الاسم على الخبرية وهو غير جائز عند الكوفيين.
 - ١٥ (يكون الظرف الأول متعلقا بحال مقدرة أو خبرا بعد خبر.
 - ١٦ (أي "فيهما" لغو متلق بـ "مقيما.
 - ١٧ (في س: أو.
 - ١٨ (أي يكون الأول لغوا، والثاني تأكيد له لغو مثله، ويتعلقان بالخبر "مقيم.
 - ١٩ (الفرق بين هذه الصورة وما سبقها أن الظرف في هذه الصورة ناقص غير تام، أي أنه غير صالح للإخبار به عن المبتدأ سواء تقدم المبتدأ أو تأخر .
 - ٢٠ (الظرف متعلق بالخبر.
 - ٢١ (أي أن الظرف هو الخبر و"راغبا" حال.

وفي نحو: فيك زيد راغبا فيك^(١) بالنصب، والثاني لغو^(٢) وبالرفع لغو^(٣) وتأكيده^(٤).

الثانية: إذا تعدد مثنى^(٥) فأكثر فإما متفقين^(٦) في اللغوية^(٧) والاستقرار من جهة^(٨) أو من جهتين^(٩) وإما مختلفين^(١٠) متعينا^(١١)

أحدهما لأحدهما. أو^(١٢) أو معولا على القصد في ما يصلح لهما^(١٣) وأمثلتها قوله تعالى^(١٤) ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ ﴾^(١٥).

الثاني^(١٦) زيد عندك بالباب^(١٧). (١٨)

﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾^(١٩).

-
- ١ (ساقط من س.
 - ٢ (الطرف الثاني لغو متعلق بالحال "راغبا". أما الطرف الأول فهو الخبر.
 - ٣ (ويرفع كلمة راغب. يكون الطرف الأول لغوا متعلقا براغب، والطرف الثاني تأكيد له.
 - ٤ (انظر فيما تقدم شرح للمع لابن برهان ١/١٣٣ - ١٣٦، والإنصاف ١/٢٥٨ - ٢٦٠، والارتشاف ٢/٣٥٥ - ٣٥٨، والمساعد ٢/٣١ - ٣٤، وشفاء العليل للسلسيلي ٢/٥٣٣ - ٥٣٤، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٣/١٩١٧ - ١٩٢٣، والهمع ٤/٣٢ - ٣٤.
 - ٥ (أي مكررا.
 - ٦ (نصب خبرا لكان مقدرة.
 - ٧ (أي في كونهما معا لغوين.
 - ٨ (كالخبرية.
 - ٩ (ليست في ص.
 - ١٠ (كالخبرية والحالية.
 - ١١ (أحدهما لغو والآخر مستقر.
 - ١٢ (أحدهما لغو والآخر مستقر.
 - ١٣ (أي يعتمد التعيين على قصد المتكلم.
 - ١٤ (ليس في ص.
 - ١٥ (سورة مريم /١١. وهما متعلقان بخرج، ويصلح الثاني للاستقرار فيعرب حالا.
 - ١٦ (زيادة من س.
 - ١٧ (خبران أو أحدهما خبر والآخر حال. فهو في قوة مثالين. فهو مستقران من جهة أو جهتين.
 - ١٨ (قبله في س: الرابع: ما تعين الأول. ولعلها زيادة.
 - ١٩ (سورة القصص /٧٩. الأول لغو والثاني محتمل للغوية وللاستقرار.

قال في ملكه لإخوته^(١) .

﴿ لَا تَثْرِبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ ﴾^(٢) .

هذا مثال لا يرى مثله^(٣) عند القوم^(٤) .

الثالثة: إما أن يختلفا^(٥) زمانا^(٦) ومكانا أو يتفقا^(٧) ففي الأول يبدأ بأيهما، (ولا يعطف ثانيهما^(٨)) نحو أكرمك أمس في الدار. ﴿

وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ﴾^(٩) متأول.

والثاني^(١٠) إما أن يتغيرا حقيقة أو اعتبارا، أو يتداخلا^(١١) .

ففي الأول^(١٢) يتعاطفان، نحو: يوم الخميس^(١٣) ويوم الجمعة دون الثاني^(١٤) نحو: صليت خلفك أمام زيد، وفي الثالث^(١٥) يبدأ بأيهما

بلا عطف^(١٦) فبالأعم المدخول^(١٧) .

١ (الأول) (في ملكه) محتمل للغوية وللاستقرار، والثاني (لإخوته) لغو معمول لقال.

٢ (سورة يوسف / ٩٢ . وكل منهما محتمل للغوية والاستقرار، ويحدد ذلك قصد المتكلم، فأحدهما خبر والثاني معمول له، الخبر مستقر، ومعموله لغو، وإن قدرا خبرا يعد خبر أو قدر أحدهما خبرا والآخر حالا، فهما مستقران من جهة أو من جهتين كما تقدم.

٣ (في ص: لن نرى مثالا له.

٤ (يعني أن العلماء لم يشيروا إلى حصر هذه الصور. وهي مستفادة من تعليقات العلماء على هذه الأمثلة ونحوها.

٥ (في س: يختلفان.

٦ (في س: أو.

٧ (في س: يتفقان.

٨ (في س: والأول.

٩ (سورة التوبة / ٢٥ . ساقط من س. والمراد أن الثاني لا يعطف على الأول على الثاني للاختلاف بينهما.

١٠ (أي: وموطن يوم حنين، أو في أيام مواطن كثيرة، وقيل: ونصركم يوم حنين. أو يراد بالموطن الوقت. انظر الكشاف ١٨١/٢، والبيان في إعراب القرآن ٣٩٦/١، والتبيان ٦٣٩/٢، والبحر ٢٤/٥، وفي حاشية الكشاف: لا مانع من عطف الظرفين المكاني والزمني أحدهما على الآخر.

١١ (وهو ما اتفق فيه الظرفان في الزمانية أو المكانية.

١٢ (في س: يتداخلان.

١٣ (وهو ما تغاير فيه الزمانان أو المكان حقيقة. وتعاطفا للجامع بينهما، وهو الزمان.

١٤ (وهو ما تغاير فيه مجازا واعتبارا. ولا يتعاطفان لصدقهما على شيء واحد.

١٥ (وهو ما تداخل فيه الزمانان أو المكانان.

١٦ (لعدم وجود المغايرة المقتضية للعطف لصدق العام على الخاص.

١٧ (المراد فإن بدئ بالأعم المدخول فيه.

تلاه ما هو أخص منه وأعم من غيره منتهيا بأخصها بتكرير " في " نحو: في مسجد الجامع، في الجانب الشرقي، في نصفه العدني، في الزاوية اليمنى في العام الأول، في الشهر الثاني، في الأسبوع الثالث، في اليوم الرابع. وبالأخص الداخلة^(١) تلاه الأعم كذلك بتكرير " من " أو " في "، نحو: في الزاوية اليمنى، من النصف العدني من الجانب الشرقي، من المسجد الجامع، في اليوم الرابع من الأسبوع الثالث من الشهر الثاني. من العام الأول.

وينحل إلى الإضافي^(٢) بالبداية في الأول^(٣) بالآخر، وفي الآخر^(٤) بالأول. وكلها لغو في الأول^(٥) لا الآخر^(٦) فالأول^(٧).
الرابعة: يحتمل نحو: زيد عندك بالباب كونهما خبرين^(٨) أو أحدهما^(٩) والآخر لغو^(١٠) أو حال^(١١) على احتمال في حال^(١٢) ومثله:
﴿ لَا تَثْرِيْبَ عَلَيْكُمْ أَلْيَوْمَ ﴾^(١٣) وَإِنْ أَقْتَصَرَ عَلَى الثَّانِي وَالثَّلَاثِ الرُّضِيُّ^(١٤) فَالْقِيَاسُ لِبَاقِيهَا^(١٥) يِقْتَضِي.

١ (أي وإن بدأ بالأخص. والمراد: الداخلة في غيره.

٢ (أي يحول التركيب إلى تركيب إضافي بإضافة الأول إلى الثاني نحو: مسجد الجامع. وانظر هذه المسألة في شرح الكافية ٢٨٥/١ - ٢٨٨، والفوائد الضيائية ١٩/٢ - ٢١.

٣ (أي في القسم الأول الذي بدئ فيه بالعام قبل الخاص.

٤ (أي: القسم الآخر الذي بدئ فيه بالخاص قبل العام.

٥ (أي فيما اختلف الطرفان فيه زمانا ومكانا. ولا مانع من جعل الجار والمجرور مستقرا، يعرب حالا.

٦ (أي: فيما اتفقا فيه زمانا أو مكانا، فليس بلغو.

٧ (من الأقسام الثلاثة المتقدمة وهي: ما إذا تغيرا حقيقة أو اعتبارا أو تداخل الزمانان. وليس هذا بلغو.

٨ (فيقدر ولكل منهما متعلق عام.

٩ (أي يكون أحدهما خبرا ويتعلق بالاستقرار.

١٠ (يتعلق بالأول.

١١ (أي أو يعرب حالا عامله الظرف.

١٢ (في حال من الأحوال المحتملة في مثل هذا التركيب.

١٣ (سورة يوسف / ٩٢.

١٤ (انظر شرح الكافية ٢٥٧/١، فقد نقل أن عليكم خبر واليوم متعلق به، ويجوز العكس واقتصر على ذلك لورود الظرف والجار والمجرور بعد المنفي.

١٥ (في س: لناقليها.

وأما

﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾^(١) .

فالأول خبرٌ " لا " والثاني خبرٌ مبتدأٌ مقدر، أي العصمة، لعدم استقامة معناه بتقدير واحد مما ذكرناه^(٢) .

ثم البناء^(٣) للغوية الثاني ياباه^(٤) وأمّا: لا مصليا في الجامع في الدار بالنصب فلغو^(٥) ومستقر^(٦) لا بالبنا فمستقر ولغو^(٧) ومفاد الأول

نفي وصل فيه عنها^(٨) والثاني نفي وصل عنه^(٩) .

(١) سورة هود /٤٣ .

(٢) من الأوجه الخمسة المنقذمة، وهذه الأوجه تجوز مع المبتدأ الجامد والمصدر، ولا تجوز مع المشتق. انظر شرح الكافية ٢٥٧/١ .

(٣) أي بناء عاصم .

(٤) أي بناء عاصم يأتي لغوية، الثاني وهو " من أمر الله "؛ لأنه لو كان لغوا متعلقا " بعاصم " لانتصب " عاصم " لأنه يكون شبيها بالمضاف .

(٥) أي الجار والمجرور الأول " في الدار " لغو لتعلقه بـ " مصليا " وانتصب " مصليا " لأنه عمل فيما بعده فصار شبيها بالمضاف .

(٦) أما في الجامع فمستقر متعلق بالخبر .

(٧) ولو كان " مصليا " مبنيا لصار " في الدار " مستقرا وهو الخبر، وما بعده لغو متعلق به. وصورته: (لا مصلي في الجامع في الدار) ببناء كلمة " مصلي .

(٨) أي نفي وجود المصلي في الجامع عن الدار .

(٩) أي نفي وجود المصلي في الدار عن الجامع فيما إذا بنينا كلمة مصليا .

المقصد الثاني في الانقسام

ينقسم^(١) ستة باعتباريات إلى أقسام^(٢).

الأول: إلى معرب ومبني مطلقين^(٣) وهو كثير. ومشروطين^(٤) أو لهما: بالإضافة^(٥) أو عدم نيتها^(٦) نحو قَبْلَ وبعد، وغيرهما^(٧) مما

يقطع^(٨) وثانيهما^(٩) بها إلى الجملة^(١٠) نحو: يوم وساعة. أو بنيتها^(١١) نحو: قَبْلَ وبعد.

الثاني^(١٢) إلى لازم الإضافة، وهو: حيث، وإذ، وإذا، ولدن، ولدى، وعند، والجهات الست، وما شابهها^(١٣) من الظروف النسبية^(١٤)

وغالب^(١٥) وهو نحو: قبل وبعد. ولا أيهما^(١٦) وهو ما عداهما.

١ (الضمير يعود إلى الطرف.

٢ (في الحاشية: ستة منصوب على المصدرية، أي ينقسم ستة انقسامات باعتباريات ستة.

٣ (أي بدون شروط.

٤ (أي وإلى معرب ومبني بشروط.

٥ (أي المعرب بشرط الإضافة.

٦ (أي يقطع عن الإضافة ولا ينوي المضاف إليه لا لفظاً ولا معنى، وهذا معرب منون، فإن نوي لفظها أعرب الطرف من غير تنوين، كما لو كان مضافاً.

٧ (من ذلك أسماء الجهات الست وألفاظ مسموعة، وهي الغايات.

٨ (عن الإضافة لفظاً ومعنى، أو ينوي لفظ المضاف إليه، وهذا معرب. كما تقدم.

٩ (وهو المبني من الظروف.

١٠ (أي مشروط بناؤه بإضافته إلى الجملة.

١١ (أي ومن الظروف ما يبني لقطعه عن الإضافة ونية المعنى دون اللفظ. انظر في هذا شرح الكافية ١٠١/٢ - ١٠٣، وأوضح المسالك ٤٣٣/١ - ٤٣٦.

١٢ (التقسيم الثاني بالنسبة إلى لزوم الطرف الإضافة وعدمها وهو أقسام ثلاثة.

١٣ (في س: وما شابهها.

١٤ (هي ما لا يتم معناها إلا بما تنسب إليه أي تضاف إليه، وهي ما يطلق عليه الغايات وهي من الغالب، انظر شرح الكافية ١٠٢/٢.

١٥ (أي ما يغلب وروده مضافاً.

١٦ (هذا هو النوع الثالث بالنسبة لإضافة الطرف وهو ما تستوي فيه الإضافة وعدمها.

ثم الإضافة^(١) إما إلى جملة هو ظرف مصدرها^(٢) أو غيرها^(٣) الأول: إما واجب الإضافة إليها مكانا، وهو حيث، أو زمانا وهو إذ وإذا، وإما جائز، وهو المضاف من غيرها^(٤) إلى فعلية وهو الأكثر، نحو: ﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ﴾^(٥) أو^(٦) اسمية مفيدة للزمان، نحو: ﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ ﴾^(٧) و: حِينَ الْحِجَا جُ أَمِيرٌ.

والثاني: إما إلى مفرد أو (جملة^(٨)) مصدره بحرف مصدرى نحو:

﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ وَ مِّنْ بَعْدِ مَا ﴾^(٩).

وحكم المصدر القائم مقام الزمان حكمه في الإضافة إلى الفعلية^(١٠) نحو: انتظرنى^(١١) ريث^(١٢) أخرج. أي مدة بَطءٍ^(١٣) خروجي، أي

إلى^(١٤) أن أخرج. وأجري

١ (أي إضافة الظروف المتقدمة.

٢ (أي أن الظرف في المعنى هو ظرف مصدر الجملة ليتحد الزمانان، والإضافة للجملة على خلاف الأصل، والإضافة في الحقيقة إلى المصدر الذي تضمنته الجملة.

٣ (أي تكون الإضافة إما إلى مفرد، وإما إلى جملة ليس المضاف ظرف مصدرها. انظر في هذا شرح الكافية ١٠٣/٢.

٤ (أي من غير الثلاثة المتقدمة " حيث إذ وإذا.

٥ (سورة المرسلات /٣٥.

٦ (في س: واسمية.

٧ (سورة الذاريات /١٣.

٨ (ساقطة من ص.

٩ (سورة البقرة /٢٣٧ - ١٤٥. في س: ومن بعدها. والتمثيل من الآية: ١٤٥ البقرة وغيرها.

١٠ (انظر شرح الكافية ١٠٣/٢ - ١٠٤.

١١ (في س: انظرنى.

١٢ (مصدر: راث يريث: إذا أبطأ، وتعامل معاملة أسماء الزمان في الإضافة إلى الجملة، كقول الشاعر:

خليلي رفقا ريث أقضي لبانة *** من العرصات المذكرات عهدا

وقول أعشى باهلة:

لا يصعب الأمر إلا ريث يركبه *** وكل أمر سوى الفحشاء يأتّم

وبعضهم يرى أن الفعل بعد ريث على إضمار أن. انظر شرح الكافية الشافية ٩٤٦/٢ و ٩٤٨، واللسان (ريث)، والمغني ٥٥١.

١٣ (في س، ص: بطو، وفي شرح الكافية ١٠٤/٢ والأصل: زمان ريث خروجي، أي مدة أن يبطئ خروجي،.. والمعنى: إلى أن أخرج.

١٤ (في س: إذ.

بآية تُقدمون الخيلَ شُعناً^(١)

والأغلب تصديرهما بالمصدري^(٢) نحو:

بآية ما تحبون الطعاما^(٣)

وانتظر ريثما أخرج.

قيل^(٤) والمضاف إلى الجملة معرفة، نحو: جئتكم يوم قدم زيد الحار (ر^(٥)) (ونظّر بأنه^(٦) غير مسموع^(٧) ولا مطرد^(٨)) في: يوم قدم رجل^(٩) قلت: بناء على اشتراط السماع في هذه^(١٠) الأمثال، والتعريف محمول^(١١) على خصوص المثال^(١٢).

١ () كأن على سنانها مداها

نسب هذا البيت في الكتاب ١١٨/٣ للأعشى، وليس في ديوانه، ويروى: يقدمون. والبيت في المفصل ٩٨، وشرحه ١٨/٣، وشرح الكافية ١٠٤/٢، وشرح الكافية الشافية ٩٤٧/٢، والمغني ٥٤٩.

٢ () أي بالحرف المصدري. و (ما) مصدرية عند ابن جني، وزائدة عند سيوييه. انظر الكتاب ١١٨/٣، وشرح الكافية الشافية ٩٤٨/٢، والمغني ٥٤٩، والمساعد ٣٥٥/٢ - ٣٥٦.

٣ () ألا من مبلغ عني تميمًا.....

وفي س، ص: الطعام. والبيت ليزيد بن عمرو بن الصعق، يعبر تميمًا بحب الطعام، ويروى: تحبون. و " ا " زائدة. وجعل ذلك آية يعرفون بها، لتحريق عمرو بن هند لهم... والبيت في الكتاب ١١٨/٣، والمفصل ٩٨، وشرحه ١٨/٣، وشرح الكافية ١٠٤/٢، وشرح الكافية الشافية ٩٤٧/٢.

٤ () في س: وقيل.

٥ () ساقط من س، والجار صفة ليوم، ونسب هذا الرأي للزجاج في الحاشية.

٦ () في س: بايه. أشار بذلك إلى عبارة الرضي الآتية قريبًا.

٧ () انظر شرح الكافية ١٠٥/٢.

٨ () في س: مطرود.

٩ () قال الرضي ١٠٥/٢: (ومع عدم سماعه ينبغي أن لا يتعرف المضاف إذا كان الفاعل في الفعلية والمبتدأ في الاسمية نكرة.

١٠ () في س: هذي.

١١ () في س: مخصوص.

١٢ () فإذا كان المسند إليه معرفة فالطرف المضاف للجملة معرفة.

فائدة: قال الرضي^(١) لا يحتاج في الإضافة إلى ما هو ظرفه إلى ربط^(٢) الضمير، فلا يقال: يوم جاءك (فيه زيد)^(٣) (لكفاية ربطها)^(٤) قيل^(٥) إلا نادرا، كقوله:

مَضَتْ سَنَةٌ^(٦) لِعَامٍ وَلِدَتْ فِيهِ^(٧)

وفيه بحث^(٨).

تنبيه: من المشكل إضافة الزمان إلى إذ في: يومئذ^(٩) وحينئذ^(١٠).

ف قيل: مضاف إلى إذ. كشجر الأراك^(١١) والتنوين للتعويض مما^(١٢) أضيف إليه^(١٣) والكسر لالتقاء الساكنين^(١٤) وقيل: للإضافة^(١٥)

لإعرابها. ورد بأنه لا وجه له^(١٦) وقيل: مضاف إلى الجملة، وإذ بدل منه ليلحق به التنوين عن المحذوف، وفي تمام

١ (ليس هذا نص عبارة الرضي في شرح الكافية ١٠٦/٢، وعلل الرضي امتناع عود ضمير من الجملة إلى الظرف المضاف للجملة يكون المضاف ظرفا للمصدر الذي تضمنته الجملة. وذلك لأن الربط الذي يطلب حصوله من مثل هذا الضمير حصل بإضافة الظرف إلى الجملة، وجعله ظرفا لمضمونها.

٢ (في ص: رابط.

٣ (ليس في س.

٤ (أي للاكتفاء بربط الجملة، لأن الظرف للمصدر الذي تضمنته الجملة.

٥ (قاله ابن مالك انظر التسهيل ١٥٩، والمساعد ٣٦٠/٢.

٦ (سنة هكذا هنا، وفي المغني، وفي الديوان وسائر المصادر: مائة وهو الصواب.

٧ (

..... *** وعشر بعد ذلك وحجتان

البيت للناطقة الجعدي شعره ١٦١، وطبقات فحول الشعراء ١٢٤/١، والأغاني ١٢٨/٤، والشعر والشعراء ٣٠٠/١، والمغني ٧٧٢.

٨ (انظر المغني ٧٧٢، والمساعد ٣٦٠/٢ - ٣٦١، والهمع ٢٣٣/٣ - ٢٣٤.

٩ (من ذلك قوله تعالى: (وَأَنْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ).

١٠ (ومن ذلك قوله تعالى: (وَأَنْتُمْ حِينئذٍ تَنْظُرُونَ).

١١ (فهو من إضافة الأعم إلى الأخص، وليس من إضافة أحد المترادفين إلى الآخر، كما يرى ابن مالك. انظر تعليق الفرائض ١٥٤٨/٣، والتصريح ٣٥/١.

١٢ (في ص: عما.

١٣ (أي تنوين إذ عوض عن الجملة التي أضيفت إليها إذ.

١٤ (إذ: مبني على السكون وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وبنאוؤه في هذه الحالة مصاحب له.

١٥ (ذهب الأخفش إلى أن الكسرة حركة إعراب، فإذا في هذه الحالة مجرور بإضافة الظرف إليه، وعلامة جره الكسرة. انظر التسهيل ٩٢، وشرح الكافية ١٠٦/٢،

والمساعد ٥٠٠/١.

١٦ (مع قيام علة البناء، وهو وضعه على حرفين، ووروده مفتوحا ومكسورا من غير إضافة، انظر المغني ١١٩، والمساعد ٥٠٠/١.

الثالث: إلى ممنوع الصرف للعلمية^(٢) مع التأنيث، وهو: غدوة، وعشية المعين. أو العدل، كسحر^(٣) ومصروف، وهو كثير معروف.
الرابع: إلى زمان، فيقبل^(٤) تقدير " في " مطلقا^(٥) ومكان، لا يقبل منه إلا^(٦) المبهم. وهو: الجهات الست وما أشبهها غالبا مما استبهم^(٧) وما ألحق به، من نحو الفرسخ والبريد^(٨) وكل مشتق مما فيه معنى الاستقرار معمول لما اشتق من ذلك، كجلست مجلسك^(٩) ﴿ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ ﴾^(١٠) .

ولفظ مكان منصوبا بذلك^(١١) وما بعد نحو دخلت^(١٢) ويجر ما سوى ذلك.

وأما نحو: زنة الجبل، وقدر كذا، ومقدار^(١٣) فالأظهر أنها صفات مصادر

١ (بسطه الرضي في شرح الكافية ١٠٥/٢ - ١٠٦، وانظر تعليق الفرائد ١٥٥٢/٣، والتصريح ٣٥/١، ٣٩/٢، والهمع ١٧٤/٣ - ١٧٥.

٢ (العلمية هنا جنسية فهي أعلام أجناس.

٣ (في س: كشجر، وهو خطأ. وهو معدول عن السحر. انظر في ذلك ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج ٩٨ - ٩٩.

٤ (في س: فقيل.

٥ (أي مبهما كان، كالوقت والحين، أو مختصا كالساعة واليوم.

٦ (في س: ولا.

٧ (نحو: عند ولدى، ووسط، وبين، وحذاء وإزاء. وقد اختلف في تفسير المبهم، انظر شرح الكافية ١٨٤/١ - ١٨٥.

٨ (من المقادير المسوحة.

٩ (انظر شرح الكافية ١٨٤/١ - ١٨٥، ولا يكون هذا النوع ظرفا قياسيا إلا إذا كان عامله موافقا له في الاشتقاق. والفرسخ ثلاثة آلاف باع، والبريد اثنا عشر ألف باع.

١٠ (سورة التوبة ٥. من الآية ٥ التوبة، وأوردها هنا كالرضي ١٨٥/١ تبعا للزجاج، وقيل: إنه على تقدير على. انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٣٠/٢ - ٤٣١، والتبيان للعكبري ٦٣٥/٢.

١١ (أي منصوبا على الظرفية ليخرج بذلك نحو: مكانك مكان مبارك.

١٢ (من الظروف المختصة الواقعة بعد دخلت وسكنت ونزلت. وفيها خلاف. انظر شرح ابن عقيل ٤٩٥/١.

١٣ (ليست في س.

وقد شذ: هو مني مزجر الكلب، ومناطق الثريا (٢) لكنه كثير (٣) ونحو: ذهب الشام قليل (٤) .

تنبيه: كثير مما يقبل النصب يجر بفي أو الباء بمعناها (٥) نحو:

﴿ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ ﴾ (٦) و مَعْدُودَاتٍ (٧) .

و ﴿ وَسَكَنْتُمْ فِي مَسْكِينَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾ (٨) .

أو بمن بمعناها نحو: مِنْ قَبْلِهِمْ (٩) و مِنْ بَعْدِهِمْ (١٠) .

ولا يقال: في عندك، ولا في قبلك (١١) .

ويتفقان (١٢) في الصلاحية للعوية، والاستقرار، ويفترقان في الصلوح للإخبار، فلا يخبر بالزمان عن الأعيان إلا متحددة كالليلة والهلل

(١٣) أو معلوما إضافة معنى إليها

-
- ١ (أي أنها انتصبت لنيابتها عن مصادر محدوفة، وهذه المصادر المحدوفة منتصبة كذلك لنيابتها عن ظروف مكان محدوفة، والتقدير: مكان قدر زنة الجبل. انظر الارتشاف ٢/٢٥٢، والفرائد الجديدة ١/٣٨٣ - ٣٨٥ .
 - ٢ (انظر شرح الكافية ١/١٨٦، وارتشاف الضرب ٢/٢٥٥، وأوضح المسالك ١/٣٢٥ .
 - ٣ (إلى درجة أنه يكاد يلحق بالقياسي، كما ذكر الرضي ١/١٨٦، وقاس عليه الكسائي. انظر الارتشاف ٢/٢٥٦، وشرح ابن عقيل ١/٤٩٤ .
 - ٤ (وهو شاذ وفيه بحث. انظر شرح الكافية ١/١٨٦، والارتشاف ٢/٢٥٣، وشرح ابن عقيل ١/٤٩٥ .
 - ٥ (كقوله تعالى: (إنا أرسلنا عليهم حاصبا إلا آل لوط نجيناهم بسحر) ٣٤ القمر .
 - ٦ (سورة الحج /٢٨ .
 - ٧ (يشير إلى قوله تعالى: (وانكروا الله في أيام معدودات) من ٢٠٣ البقرة .
 - ٨ (سورة إبراهيم /٤٥ .
 - ٩ (من ذلك قوله تعالى: (كذلك قال الذين من قبلهم مثل قولهم) ١١٨ البقرة . وهذا كثير في القرآن .
 - ١٠ (من ذلك قوله تعالى: (ولو شاء الله ما اقتتل الذين من بعدهم) ٢٥٣ البقرة وهذا كثير في القرآن .
 - ١١ (فلا تستعمل إلا ظرفا أو مجرورة بمن، انظر شرح الكافية ١/١٨٧، والارتشاف ٢/٢٤٦، وأوضح المسالك ١/٣٢٦، وشرح ابن عقيل ١/٤٩٨ .
 - ١٢ (ظرف الزمان وظرف المكان .
 - ١٣ (وذلك لشبه العين المعني في حدوثه وقتا دون وقت، وقيل: هذا على تقدير: طلوع الهلال، انظر توضيح المقاصد ١/٣٨١ .

كالיום خمّر^(١) أو عامة وهو خاص، نحو: لا كوكب الليلة^(٢).
أو مستول به عنه، نحو: في أي ليلة لا كوكب^(٣) وأما عن المعاني^(٤) الحادثة فيصح. فإن كان مستغرقا^(٥) بها، أو أكثره وهو نكرة،
فمرفوع غالبا، كالصوم يوم والسير شهر^(٦) وهو في أكثره^(٧) وجاز النصب والجر بفي. أو معرفة فالثلاثة، والنصب أرجح^(٨).
وقال الكوفيون: لا ينجر فيهما^(٩)؛ لإفادته التبويض^(١٠) ولا يفيد^(١١) فإن لم يستغرق^(١٢) فالأخيران^(١٣) أغلب وفاقا، فإن قيل:
﴿ أَحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَةٌ ﴾^(١٤).
أجيب بالمبالغة للتأكيد في الأمر به^(١٥) أو بتقدير أشهر الحج^(١٦).

-
- (١) وغدا أمر. قاله امرؤ القيس لما بلغه مقتل أبيه.
(٢) فالكوكب عام؛ لأنه نكرة في سياق النفي، والزمان خاص، ومثله قوله تعالى: (ليس لوقعتها كاذبة).
(٣) انظر التسهيل ٤٩، وشرح الكافية الشافية ٣٥١/١، شرح الكافية ٩٤/١، والارتشاف ٥٥/٢ - ٥٦، والمساعد ٢٣٧/١ - ٢٣٨.
(٤) أي وأما الإخبار بالزمان عن المعاني الحادثة فيصح.
(٥) أي فإن كان الزمان مستغرقا بالمعاني، أو كان أكثره مستغرقا بها.
(٦) من ذلك قوله تعالى:
(وحمله وفصاله ثلاثون شهرا) ١٥ الأحقاف.
وقوله تعالى: (الحج أشهر معلومات) ١٩٧ البقرة.
(٧) أي والسير في أكثره.
(٨) انظر التسهيل ٥٠، وشرح الكافية ٩٤/١ - ٩٥، والارتشاف ٥٦/٢ - ٥٧، والمساعد ٢٣٨/١ - ٢٣٩.
(٩) أي في حالتي التعريف والتكثير.
(١٠) أي لإفادة الجر بفي التبويض، في حين أنه مقصود به الاستغراق، ومرد هذا زعمهم أن في ترد للتبويض.
(١١) أي وليس كما زعم بعض الكوفيين فإن حرف الجر " في " موضوع للظرفية بحسب الواقع في مصحوبها.
(١٢) أي فإن لم يستغرق الزمان بالمعاني، أي وقع الفعل لا في أكثر الزمان. نكرة كان الزمان أو معرفة.
(١٣) هما النصب والجر. انظر شرح الكافية ٩٥/١، والمساعد ٢٣٩/١.
(١٤) سورة البقرة / ١٩٧.
(١٥) حتى كأن أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر الثلاثة.
(١٦) فيكون على تقدير مضاف محذوف، فيكون أخبر بظرف عن ظرف أي أشهر الحج معلومات.

وأما بالمكان فعنهما ^(١) مطلقا. وهو إما غير منصرف كزيد عندك، فالرفع ممتنع، أو متصرف معرفة كخلفك ^(٢) فمرجوح، أو نكرة، نحو: أنت مني مكان قريب، فراجع، أي مكانك مني ^(٣) أو ذو ^(٤) مكان ^(٥) أو متصرف مؤقت ^(٦) مخبر به عن العين لتقدير المسافة، فلازم. والزمان في الأخير مثله. نحو: دارك مني فرسخ ^(٧) ومتلك مني ليلة ^(٨) أي ذات مسافة فرسخ، أو ذو مسافة سرى ^(٩) ليلة ^(١٠).
وأما داري خلف دارك فرسخين بالنصف، فتميز ^(١١) أي تباعدت ^(١٢) أو مصدر كدنوت أئمة ^(١٣) وبالرفع خبر، وما قبله ظرفه، أو كل ^(١٤) منهما خبر، ويجوز: من خلف دارك ^(١٥) والعمل بحاله ^(١٦) في الأصح ^(١٧).

-
- ١ (أي: أما الإخبار بالمكان فإنه يقع عن المعاني والأعيان، سواء كان المخبر عنه اسم مكان أم لا.
 - ٢ (أي زيد خلفك، وبيتي أمامك.
 - ٣ (فهو على تقدير مضاف.
 - ٤ (أي: أنت مني ذو مكان... وهو هنا على حذف مضاف بعد مضاف. في س: ذوا.
 - ٥ (أي: أنت مني ذو مكان.
 - ٦ (مؤقت أي محدود.
 - ٧ (مثال للمكان.
 - ٨ (مثال للزمان.
 - ٩ (في ص: فترى.
 - ١٠ (انظر التسهيل ٤٩، وشرح الكافية ٩٥/١، والمساعد ٢٣٩/١ - ٢٤٠.
 - ١١ (وحال عند المبرد من الضمير في الخبر، أي ذات مسافة فرسخين.
 - ١٢ (فهو على هذا تمييز نسبة.
 - ١٣ (أي دنوا أئمة، والخبر هو خلف. انظر شرح الكافية ٩٦/١.
 - ١٤ (في س: كلا. وفي ص: كلاهما. أي خبر بعد خبر.
 - ١٥ (أي يجوز دخول من على خلف، فدخولها وخروجها سواء.
 - ١٦ (فينتصب فرسخين تمييزا أو حالا أو على المصدرية، ويرتفع خبرا على ما سبق.
 - ١٧ (ومقابل الأصح وجوب ارتفاعه خبرا. انظر شرح الكافية ٩٦/١.

وأما أنت مني - أي من أشياعي - فرسخين^(١) فمنصوب؛ أي ذوي^(٢) فرسخين. أو ما سرنا فرسخين^(٣).
وإذا أخبرت باليوم عن الجمعة^(٤) والسبت فرغه أولى^(٥) وجاز النصب لملاحظة معنى الاجتماع والسكون^(٦) اليوم العيد والفطر^(٧)
وعن باقيها^(٨) تعين^(٩) خلافا للفراء^(١٠) وهشام^(١١).
وقد يقام المصدر مقام الزمان بإضمار المضاف^(١٢) وقيل: لا. نحو^(١٣) انتظري جزر جزورين، أي مثل زمان. وآتيك خفوق النجم،
ومقدم الحاج، بمعنى القدوم، أي

-
- ١ (وذلك إذا كان الظرف لإفادة تحديد المسافة المعنوية. وقوله: أي من أشياعي، يعني أنه من أتباعه، ومن ذلك قوله تعالى: (فمن تبعني فإنه مني) وقوله صلى الله عليه وسلم: " سلمان منا " وقوله: " من غشنا فليس منا.
٢ (يريد أنه حال والتقدير حال كوننا ذوي سير فرسخين.
٣ (يريد أنه يعرب ظرفاً أيضاً؛ أي في فرسخين. و (ما) مصدرية ظرفية. انظر شرح الكافية ٩٦/١، والمساعد ٢٤٠/١.
٤ (في س: عن اليوم بالجمعة.
٥ (في س: أولاً. وكان رفعه أولى لغلبة الجمعة والسبت في معنى اليومين.
٦ (معنى الاجتماع في الجمعة والسكون والقطع في السبت، فهما في الأصل مصدران.
٧ (لغلبتهما على اليومين، وهما كسابقتيهما يتضمنان عملاً هو العود والإفطار.
٨ (أي إذا أخبرت باليوم عن بقية أيام الأسبوع كالأحد والاثنين.
٩ (في س: بمعين، ويتعين الرفع لأن الأحد وبقية أيام الأسبوع بمعنى اليوم، ولا يكون اليوم ظرفاً لنفسه.
١٠ (الفراء هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منصور الديلمي، أخذ عن يونس والكسائي (ت ٢٠٧ هـ) انظر مراتب النحويين ١٣٩ - ١٤١، وطبقات النحويين واللغويين ١٣١ - ١٣٢.
١١ (أما هشام، فهو هشام بن معاوية الضرير أبو عبد الله النحوي الكوفي من أعيان أصحاب الكسائي (ت ٢٠٩ هـ)، انظر الفهرست ٧٠، ومعجم الأدباء ٣٩٢/١٩. فإنهما يؤولان اليوم بـ " الآن "، كقولك: أنا اليوم أفعل كذا وكذا؛ أي الآن، انظر شرح الكافية ٩٦/١، والمساعد ٢٤٠/١ - ٢٤١.
١٢ (فيقوم المضاف إليه (المصدر) مقام المضاف (الزمن) بعد حذف المضاف.
١٣ (في س: وقيل: لا يجوز، والذي قال: لا، هو الفارسي الذي يرى أن المصدر يقوم مقام الزمان من غير إضمار، انظر شرح الكافية ١٩٠/٢.

وقته^(١) كالمكان في نحو: مشيت غلوة سهم، ورمية سهم، و « أَقْطَعُهُ حُضْرَ فَرَسِهِ »^(٢) " أي مسافة كل.

وربما أقيم العين مقام المصدر المذكور، نحو: لا آتيك السمر والقمر^(٣) أي مدة طلوعه، قيل: ومنه:

بـاكرت حاجتها الدجاج بسحرة^(٤)

الخامس: إلى متصرف^(٥) وهو ما لا يلزم النصب والجر (بمن^(٦)) وغير متصرف، وهو ما لزمهما^(٧) ومنه أكثر الظروف المبنية، كإذ،

وإذا، وحيث، ومتى، وصباح ومساء^(٨) ويوم (يوم^(٩)) وربما تصرف حيث وإذ^(١٠) ومتى، ومنه: بعيدات بين^(١١).

١ (من ذلك قوله تعالى: (ومن الليل فسبحه وإدبار النجوم) ٤٩ الطور. أي وقت إدبارها.

٢ (من حديث ابن عمر أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أقطع الزبير حضر فرسه. حضر بضم الحاء وسكون الضاد: أي قدر ما تعدو عدوة واحدة، وهو على حذف مضاف؛ أي قدر حضر فرسه.

ويرى بعضهم أن الحضر اسم وليس مقدار. سنن أبي داود ١٧٧/٣ - ١٧٨، وشرح الكافية ١/١٩٠، واللسان ٤/٢٠١.

٣ (أي ما دام الناس يسمرون في ليلة قمرء، أي دوامهما، والسمر الظلمة، والأصل اجتماعهم يسمرون في الظلمة، ثم سماوا الظلمة سمرا لكثرة الاستعمال. اللسان ٤/٣٧٧.

٤ (..... لأعل منها حين هب نيامها

البيت للبيد بن ربيعة العامري من معلقته.

ويروى: بادرت لذتها أن يهب نيامها. ورواية الديوان: بادرت حاجتها، والمراد بحاجتها: أي حاجتي لها. والمراد بالدجاج الديكة، وسحرة، بالضم: السحر الأعلى. وانتصب الدجاج على تقدير: وقت صباح الدجاج، انظر شرح ديوان لبيد ٣١٥، والمعاني الكبير ١/٤٥٣، وشرح القصائد السبع ٥٧٧، وشرح القصائد التسع ١/٤٢٢.

٥ (أي ينقسم الطرف...

٦ (ليست في س.

٧ (أي ما لزم أحدهما.

٨ (في س: ومساء.

٩ (ساقط من س.

١٠ (انظر شرح الكافية ١/١٨٧.

١١ (بعيدات: جمع بعد مصغرا، وبين بمعنى فراق، والمعنى: مرارا قريبا بعضها من بعض، انظر المساعد ١/٣٩٣.

وذات مرة، وذات يوم، وذات ليلة، وأحوات لها^(١) وذا صباح وذا مساء، وذا صبح، وذا غبوق^(٢) وأما قوله:

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ^(٣)

فختعمية^(٤).

ولا يقال: ذات شهر وذات سنة.

ومنه نحو: غدوة، وبكرة، وضحي، وضحوة، وبكر^(٥) وسحر (وسحير^(٦)) وعشية وعتمة، وصباح ومساء^(٧) وليل ونهار^(٨) معينات

بالعناية^(٩) وفي الأولين^(١٠) علمية الجنس المحققة، وفي سحر علمية الشخص المقدرة^(١١) فتمنع الصرف^(١٢) لا في الباقي؛ لانصراف ضحوة وعتمة وعشية في الأشهر. فإن لم تعين انصرفت^(١٣) فيدخلها لام التعريف^(١٤).

١ (كذات الغداة، وذات العشاء، وذات الزمين، وذات العويم، انظر شرح الكافية ١/١٨٧.

٢ (في س: عنوق، والأربعة الأخيرة بغير تاء، ولا يقاس على هذه الأوقات، وخنعم لا تلزم هذه الألفاظ الظرفية، انظر شرح الكافية ١/١٨٧.

٣ (..... لشيء ما يسود من يسود

البيت لأنس بن مدركة الخنعمي، شاعر جاهلي.

ويروى: لأمر ما. وقد استشهد به سيبويه على خروج ذي صباح عن الظرفية وجره بالإضافة، الكتاب ١/٢٢٧، والمقتضب ٤/٣٤٥، والأمالى الشجرية ١/١٨٦، وشرح الكافية ١/١٨٧.

٤ (انظر الكتاب ١/٢٢٦.

٥ (بكر بفتح الباء والكاف بمعنى بكرة. انظر اللسان ٤/٧٦.

٦ (ساقط من ص.

٧ (في س و ص: صباحا ومساء.

٨ (في س: وليلا ونهارا. انظر ذلك في الكتاب ١/٢٢٢ - ٢٢٧. والمقتضب ٤/٣٣٣ - ٣٣٤.

٩ (أي بعناية المتكلم وإرادته، لا بالعلمية ولا بال.

١٠ (هما غدوة وبكرة وهما من أعلام الأجناس.

١١ (في س: المقدر.

١٢ (انظر شرح الكافية ١/١٨٨.

١٣ (في س: تصرفت. وانظر المقتصد في شرح الإيضاح ١/٦٣٧.

١٤ (انظر الكتاب ١/٢٢٦، وما ينصرف وما لا ينصرف ٩٨ - ٩٩، وشرح المفصل ٢/٤٢ - ٤٣، وشرح الكافية ١/١٨٨ - ١٨٩، والمساعد ١/٤٩٢ - ٤٩٣.

ومنها: فوق وتحت ولدى ومع وبين بين وحول وأحواله^(١) ومكان بمعنى: بدل - لا يمين وشمال^(٢) - وذات اليمين وذات الشمال^(٣) ولفظة: بين - غير مركب - فكثير^(٤) التصرف. وما بقي من الجهات فمتوسط^(٥).

وأما وسط بالتحريك فمتصرف^(٦) لا بالسكون فنادر (كدون^(٧)) بمعنى قدام لا بمعنى أسفل، فيتصرف، أو بمعنى " غير " فلا^(٨).

ومنها - عند سيبويه^(٩) - صفة زمان أقيمت مقامه كقديما وحديثا^(١٠) (إلا مليا^(١١)) (وقريبا فلا يلزم^(١٢) وَعَدَّ منها " عند " قوم، ول بعضهم فيه نظر. ووافقه تعبير ابن هشام^(١٣).

وقد يتوسع في الظرف فيجعل مفعولا به متصلا ضميره بالفعل، ولو لازما^(١٤) أو متعديا إلى اثنين لا ثلاثة^(١٥) نحو: الجمعة صمته، أو علمته زيدا قائما، ويضاف إليه المصدر، نحو: ﴿ مَكْرَأَلَّيْلِ ﴾^(١٦) أو الصفة، ك:

-
- ١ (وهي حوالي وحولي وأحوال، يقال: قعدوا حول وحواليه وحوليه وأحواله، وحوليه تشبيه حوال، وحوال جمع حول، وحوليه تشبيه حول. انظر تهذيب اللغة ٢٤١/٥.
 - ٢ (فهما كثيرتا التصرف، انظر شرح الكافية ١٨٩/١.
 - ٣ (ذات: مؤنث " ذو " بمعنى صاحب. وانظر الحكم في المساعد ٤٩٥/١.
 - ٤ (في س: فكثرت، وانظر شرح الكافية ١٨٩/١.
 - ٥ (في س: متوسط والمراد أنه متوسط التصرف.
 - ٦ (وسط بسكون السين ظرف نادر التصرف، ويفتح السين اسم متصرف، انظر شرح الكافية ١٨٩/١، والخزانة ٩٢/٣ - ٩٤.
 - ٧ (ساقط من س، وعلق بالحاشية من دون إشارة.
 - ٨ (انظر شرح الكافية ١٨٩/١، والمساعد ٥٢٤/١ - ٥٢٨.
 - ٩ (في س: تقديم وتأخير محل فيما بين المعقوفتين.
 - ١٠ (الكتاب ٢٢٧/١.
 - ١١ (ساقط من س.
 - ١٢ (أي فلا تلزم الظرفية مليا وقريبا، انظر الكتاب ٢٢٧/١ - ٢٢٨.
 - ١٣ (قال في المغني ٢٠٧: ولا تقع إلا ظرفا أو مجرورة بمن، وانظر في عدم تصرف " عند " المقتضب ٣٣٩/٤ - ٣٤٠.
 - ١٤ (أي ولو كان الفعل لازما فيكون ينصب الظرف كالمتردد لو احد.
 - ١٥ (أي لا متعديا إلى ثلاثة، لأنه يصير كالمتردد إلى أربعة، وليس للعرب فعل متعد إلى أربعة. وأجاز ذلك الأخفش، انظر شرح الكافية ١٩٠/١، وانظر التوسع في الظرف أيضا في المقتضب ٣٣٠/٤ - ٣٣٢.
 - ١٦ (سورة سبأ / ٣٣.

* يا (١) (سَارِقَ اللَّيْلَةَ (أَهْلَ الدَّارِ) (٢) *.

السادس: إلى ما يصح جوابا لكم (٣) وجوابا لمتى.

فالأول: المعدود معرفة أو نكرة، فيستغرق الظروف إن أمكن (٤) نحو: سرت شهرا أو شهر رمضان، أي ليلا ونهارا، إلا للمبالغة (٥) وإلا

(٦) فما أمكن، نحو: صمت أو سريت شهرا (٧).

والثاني: المختص (٨) وإن لم يكن معدودا ولا معرفة، كيوم الجمعة، ويوما قدم فيه زيد، فما اقتضى الاستغراق فجميع، أو عدمه

فللبعض، أو لا (٩) أيهما احتمال، كيوم الجمعة (١٠) في: متى صمت، أو خرجت (١١) أو سرت (١٢)؟. فاجتمعا في نحو: (العشر الأولى من كذا

(١٣) وافترقا في نحو (١٤): ثلاثة أيام (١٥) ويوم الجمعة (١٦).

١ (لعلها سقطت سهوا.

٢ (ساقط من ص، هو بإضافة الوصف إلى الليلة، وبعضهم ينصب الليلة ويجر الأهل، انظر الكتاب ١/١٧٥ - ١٧٦، ومعاني القرآن للفراء ٢/٨٠، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٥٠.

٣ (أي من أقسام الظرف ما يصح وقوعه جوابا.

٤ (يعني أن الفعل الناصب للظرف يستغرقه، وانظر في ذلك الكتاب ١/٢١٦ - ٢١٩، والمقتضب ٤٣ - ٣٣٣.

٥ (أي يستغرق السير جميع الشهر ليله ونهاره إلا إذا قصد المبالغة والتجوز، انظر شرح الكافية ١/١٨٦.

٦ (أي وإن لا يمكن استغراق جميع ليل الشهر ونهاره، فما أمكن استغراقه منه.

٧ (فالصوم يعم جميع أيام الشهر دون لياليه، والسرى يعم جميع ليالي الشهر دون أيامه.

٨ (وهو ما يقع جوابا لمتى.

٩ (أي أو كان لا يقتضي أيهما، بل يحتمل الأمرين.

١٠ (هذا لا يحتمل غير الاستغراق.

١١ (يوم الجمعة في جواب متى خرجت، لا يحتمل غير التبويض، ومثله: أذنت ثلاثة أيام.

١٢ (يحتمل الاستغراق والتبويض، ومثله: تهجدت ثلاث ليال.

١٣ (فيجتمعان في المعدود المختص بالتعريف.

١٤ (ليس في س.

١٥ (من المعدود غير المختص فلا يصلح إلا جوابا لكم في نحو: كم صمت؟.

١٦ (من المختص غير المعدود، فإنه يصلح جوابا لمتى دون كم في نحو: متى قدمت؟.

نكتة: قال سيبويه (١) إن نحو: الدهر والليل والنهار، أي مع النهار (٢) مختص بكم، وكذا المحرم وصفر (٣) في رواية النجم الرضي (الإمام (٤)، وصالح لهما في رواية ابن هشام (٥) لا: شَهْرَ المحرم وغيره (٦) فبمى بانفاق نقل الأعلام (٧) .

قال نجم الأئمة (٨) إن كان هذا رواية عنهم فحبذا، وإن كان رأيا فأى فرق؟ (٩) أي لا يتغير المحرم بدخول الشهر (١٠) كما لا يتغير بدخول الأيام عليه (١١) الدهر. قلت: هذه الريبة في الإمام المشهور (١٢) مما يُلْحَقُ بلسعة العقرب والزنبور (١٣) .

وقد خيل الريب (١٤) في ابن عثمان تشييعه (١٥) لعلي أبي (١٦) الحسن، كما خيل بدر الدين مالك (١٧) تشييعه لسعيد أبي الحسن (١٨) في النفي عن كيف ظرفية المكان والزمن (١٩) .

(١) الكتاب ٢١٦/١ - ٢١٧ .

(٢) أي الليل معطوفا عليه النهار مقرونا بأل، فهما بمعنى الدهر - كقوله تعالى: (يسبحون الليل والنهار لا يفترون) (٢٠ الأنبياء) .

(٣) غير مضاف إليهما لفظ شهر، لأنها جعلت جملة واحدة لعدة الأيام، كأنه قيل: ... الثلاثون يوما .

(٤) عن ص ولم ينقله بنصه. انظر شرح الكافية ١/١٨٧ .

(٥) فيما زعم الزجاج. انظر المساعد ١/٤٩٧، والهمع ٣/١٤٦ .

(٦) مما أضيف إليه لفظ شهر، فإنه بإضافة شهر إليه يكون جوابا لمتى أيضا .

(٧) لعله باتفاق نقلهم عن سيبويه، انظر شرح الكافية ١/١٨٧، والمساعد ١/٤٩٧، والهمع ٣/١٤٥ .

(٨) شرح الكافية ١/١٨٧، وقد تصرف في النص .

(٩) في ص: فلا، وما أثبتته عن س: يوافق ما شرح في الكافية ونصه: (فأى فرق بينهما من حيث المعنى ؟) .

(١٠) أي بإضافة الشهر إليه .

(١١) أي بإضافة الأيام إليه .

(١٢) يعني به سيبويه، ويريد بالريبة اعتراض الرضي على سيبويه .

(١٣) يشير إلى المسألة الزنبورية التي جرت بين سيبويه والكسائي .

(١٤) الريب الصادر من الرضي في سيبويه، وهو إمام النحاة عمرو بن عثمان بن قنبر .

(١٥) أي تشييع الرضي لعلي أبي الحسن، يعني الكسائي .

(١٦) في س، ص: ابن، الكسائي، هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الأسدي بالولاء، كما في غاية النهاية في طبقات القراء ٢٢١٢ .

(١٧) لعله جمال الدين أبو عبيد الله محمد بن عبد الله، والد بدر الدين، فهو ينسب إليه، انظر المغني ٢٧٢، والقاموس المحيط ٣/٢٠، وبصائر ذوي التمييز ٤/٤٠٢ - ٤٠٣، والهمع ٣/٢١٤ - ٢١٦ .

(١٨) في س: ابن الحسين والمقصود به الأخفش الأوسط: أبو الحسن سعيد بن مسعدة .

(١٩) ونسب ذلك للسيرافي أيضا، جاء في المغني ٢٧٢: قال ابن مالك ما معناه: لم يقل أحد أن كيف ظرف؛ إذ ليست زمانا ولا مكانا، ولكنها لما كانت تفسر بقولك: على أي حال.. سميت ظرفا؛ لأنها في تأويل الجار والمجرور، واسم الظرف يطلق عليها مجازا، وابن مالك بهذا يتشيع للأخفش والسيرافي ضد سيبويه القائل بظرفية كيف في الكتاب ٣/٢٦٧، ٣٨٥ فهو يشبه حال ابن مالك بحال الرضي في مخالفة سيبويه .

قلت: وهو عند الإِنصاف من القوة بمكان^(١) لعدم ظهور الزمن فيها والمكان. والعجب أنها إنما عدت ظرفاً للحال^(٢) لتأويلها بما لا يعد على أي حال^(٣).

وقد عرَّض مَنْ حَكَمَ بذلك لذلك^(٤) كلَّ مجرور مع ما يجره من الحروف للتطفل معه على الدخول في الظروف^(٥) ويقول^(٦) على أي حال: كيف يعد وأنا أظرف، وبزمان الظرف ومكانه أعرف. والذي عندي - وإن كنت مما لا عند له - أنها شقيقة أول نوعي^(٧) كم، وإن شاققتها في كونها عن الكيف^(٨) وتلك عن الكم، فقد كفاهما في المعنى الكنائي التضارع، وكفهما عن التباين في الغرض الاستفهامي في التضارع.

فإن اعترض من لا يسلم للخالق الحكم فيمن خلق، ولم يسلم من الداء المستعاذ به منه في الفلق كيف سبق لأحق من الخلف إلى ما لم يدركه سابق من السلف! (قلنا: عليك إن^(٩)) كنت ممن^(١٠) إذا جاءت البيئات آمن أن ينظر في الحقائق إلى ما قال، لا من^(١١) (قال^(١٢))، وليس التقدم في الأعصار بمعيار لأولي الأبصار.

وقد وصلنا بالخلوص إلى هذا البحث اللطيف إلى ما أوردنا من حسن خاتمة العقد الوسيم. وحصلنا به إلى ما وعدنا^(١٣) من الوفاء^(١٤) ببيان معظم أحكام الظروف

١ (قال في المغني ٢٧٢: وهو حسن.

٢ (لأن تقديرها عند سيبويه: في أي حال، أو على أي حال.

٣ (أي بما لا يعد من الظروف على أي حال. فهي مؤولة بالجار والمجرور " على أي حال.

٤ (أي لكونها بمعنى الجار والمجرور.

٥ (أي أن كيف عدت من الظروف لتقديرها بالجار والمجرور، وقد عرض القائل بذلك كل جار مع مجروره أن بعدا من الظروف.

٦ (القائل هو الجار والمجرور.

٧ (وهو الاستفهام.

٨ (أي كناية عن الكيف.

٩ (ساقط من س.

١٠ (في س: من.

١١ (أي ينظر إلى قول القائل ولا ينظر إلى من القائل.

١٢ (ساقط من ص.

١٣ (في س وحظنا به أعلى ما.

١٤ (في ص: الوفي.

والتقسيم، سائلين ذا الجلال من فضله أن يجعلنا من المجلين في الخضوع لجلاله، المصلين على واسطة عقد النبوة، وخاتم الرسالة وآله. وكان الفراغ من تكميله ونقله إلى البياض وتحصيله في السادس الأول من النصف الثاني من اليوم الرابع عشر من الشهر الخامس من شهور سنة خمس وثلاثين ومائة وألف. ختمه (الله^(١)) بخير، وصلى الله (وسلم^(٢)) على سيدنا محمد وآله، (ولا حول ولا قوة إلا بالله)^(٣)

وختمت النسخة "س" بما يأتي:

قال في الأم ما لفظه: وكان الفراغ في رقمه في الساعة الخامسة من الظرف الأول من اليوم السادس من الثلث الأول من الشهر الثاني من العام الرابع من العشر التاسعة من المائة الثالثة من الألف الثانية من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة والتسليم، وعلى آله الغر. وكان الفراغ من رقم هذا العقد الوسيم على يد أفقر العباد وأحوجهم إلى ربه جل وعلا، علي بن محمد بن علي الشامي وفقه ربه ذو العلا، في يوم الجمعة، لعله من تسعة وعشرين خلت من شهر ربيع الأول سنة ١٣٢٨. ختمه الله بخير، وأفهمني معانيه، آمين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين. آمين.

(١) في ص: ختمت، وما بين المعقوفتين ساقط منها.

(٢) ليس في ص.

(٣) ليست في ص، وجاء فيها بعده: انتهى نقلا من الأم، قال فيها: قرنت على المصنف، رحمه الله.

المصادر والمراجع

- الأزهري، الشيخ خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥ هـ).
شرح التصريح على التوضيح (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د - ت).
مقدمة الإعراب، تصحيح محمد شمام (تونس: دار الكتب الشرقية، ط ٢: ١٣٧٣ هـ).
الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (٢٨٢ - ٣٨٠ هـ).
تذيب اللغة، ت: عبد السلام هارون وآخرين (القاهرة: الدار المصرية للتأليف ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م).
الإسفراييني، عصام الدين (ت ٩٥١ هـ).
شرح الفريد، ت: فوزي ياسين (مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية ط ١: ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م).
الأشموني، علي بن محمد (ت ٩٢٩ هـ).
شرح الأشموني "منهج السالك" (مصر: عيسى الحلبي، د. ت).
الأصبهاني، أبو الفرج علي بن الحسن (ت ٣٥٦ هـ).
الأغاني (بيروت: دار الفكر، د. ت).
ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (٥١٣ - ٥٧٧ هـ).
الإنصاف في مسائل الخلاف، ت: محمد محيي الدين (مصر: المكتبة التجارية الكبرى، د. ت).
البيان في إعراب القرآن، ت: طه عبد الحميد (القاهرة: الهيئة المصرية ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م).
ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (٢٧١ - ٣٢٧ هـ).
شرح القصائد السبع، ت: عبد السلام هارون (القاهرة: دار المعارف، ط ٤، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م).
- ابن برهان، عبد الواحد بن علي (ت ٤٥٦ هـ).
شرح اللمع، ت: فائز فارس (الكويت، المجلس الوطني للثقافة ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤).
- البغدادي، إسماعيل باشا (ت ١٣٣٩ هـ).
إيضاح المكنون، تصحيح محمد شرف الدين (بيروت: دار الفكر ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢). هدية العارفين (بيروت دار الفكر ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢).

- البغدادي، عبد القادر عمر (١٠٣٠ - ١٠٩٣ هـ).
- خزانة الأدب، ت: عبد السلام هارون (القاهرة: دار الكتاب العربي ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م).
- البكري، أبو عبيد الله عبد الله بن عبد العزيز (٤٣٢ - ٤٨٧ هـ).
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، ت: إحسان عباس، وعبد المجيد عابدين (بيروت: دار الأمانة، ط ٣: ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣).
- التفتزاني، سعد الدين (٧١٢ - ٧٩١ هـ).
- المطول على التلخيص (استانبول المطبعة العثمانية ١٣٠٤ هـ).
- الجامي، عبد الرحمن بن أحمد (٨١٧ - ٨٩٨ هـ).
- الفوائد الضيائية، ت: أسامة الرفاعي (بغداد، مطبعة إدارة الأوقاف، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م).
- الجرجاني، عبد القاهر (ت ٤٧١ هـ).
- المقتصد في شرح الإيضاح، ت: كاظم المرجان (عمّان، المطبعة الوطنية ١٩٨٢ م).
- الجرجاني، السيد الشريف علي بن محمد (٧٤٠ - ٨١٦ هـ).
- حاشيته على الكشاف (بيروت، دار المعرفة د. ت).
- حاشية السيد على المطول (مطبعة أحمد كامل ١٣٣٠ هـ).
- ابن الجزري، محمد بن محمد (ت ٨٣٣ هـ).
- غاية النهاية في طبقات القراء، بعناية ج. برجشتراسر (بيروت: درا الكتب العلمية ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م).
- الجمحي، محمد بن سلام (١٣٩ - ٢٣١ هـ).
- طبقات فحول الشعراء، ت: محمود شاكر (القاهرة: مطبعة المدني ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م).
- جميل بثينة، جميل بن معمر (ت ٨٢ هـ).
- ديوانه، ت: فوزي عطوي (بيروت: دار صعب ط ٣: ١٩٨٠ م).
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ).
- الخصائص ت: محمد النجار (بيروت: دار الهدى، ط ٢، د. ت).
- ابن الحاجب، عثمان بن عمر (٥٧٠ - ٦٤٦ هـ).
- الكافية في النحو، ت: طارق نجم (جدة: مكتبة دار الوفاء، ط ١: ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م).
- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (١٠٧٨ هـ).
- كشف الظنون (بيروت: دار الفكر ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م).
- الحموي، ياقوت بن عبد الله (٦٢٦ هـ).
- معجم الأدباء (بيروت: دار المأمون د. ت).

- شذرات الذهب (بيروت: المكتب التجاري للطباعة د. ت).
- أبو حيان، محمد بن يوسف (٦٥٤ - ٧٤٥ هـ).
- الارتشاف، ت: مصطفى النماس (القاهرة، مطبعة المدني ط ١: ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م).
- البحر المحيط (بيروت، دار الفكر ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م).
- النهر الماد (بيروت: دار الفكر ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م).
- ابن خلكان، أحمد بن محمد (٦٠٨ - ٦٨١ هـ).
- وفيات الأعيان، ت: إحسان عباس (بيروت، دار صادر د. ت).
- أبو داود، سليمان بن الأشعث (٢٧٥ هـ) ت: سنن أبي داود، ت: محمد محيي الدين (دار إحياء السنة النبوية د. ت).
- الدسوقي، محمد أحمد بن عرفة (ت ١٢٣٠ هـ).
- حاشية الدسوقي على شرح السعد (القاهرة: مطبعة عيسى الحلبي ١٩٣٧ م).
- حاشية الدسوقي على المغني (القاهرة: مطبعة المشهد الحسيني ١٣٨٦ هـ).
- الدماميني، محمد بن عمر (٧٦٣ هـ - ٨٢٧ هـ).
- تعليق الفرائد، ت: محمد المفدي، رسالة دكتوراه الأزهر ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م. المنهل الصافي في شرح الوافي، مخطوط (مكتبة الجامع الكبير بصنعاء ١٣٢).
- الرصاص، أحمد بن محمد (?).
- منهاج الطالب، ت: أحمد السالم (رسالة دكتوراه، جامعة الإمام بالرياض ١٤٠٧ هـ).
- الرضي، محمد بن الحسن الإستراباذي (ت ٦٨٦ هـ).
- شرح الكافية (بيروت: دار الكتب العلمية د. ت). الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن (ت ٣٧٩ هـ).
- طبقات النحويين واللغويين، ت: محمد أبو الفضل (القاهرة: دار المعارف د. ت).
- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (٢٣٠ - ٣١١ هـ).
- ما ينصرف وما لا ينصرف، ت: هدى قراة (القاهرة: مطابع الأهرام ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م).
- الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٤٠ هـ).
- الجميل في النحو، ت: علي توفيق الحمد (بيروت: دار الرسالة ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م).
- الزركلي، خير الدين. الأعلام (بيروت: دار العلم للملايين ط ٥: ١٩٨٠ م).
- الزمنشري، محمود بن عمر (٤٦٧ - ٥٣٨ هـ).
- الفائق في غريب الحديث، ت: محمد أبي الفضل، وعلي البجاوي (بيروت: دار المعرفة ط ٢ د. ت).

- الكشاف (بيروت: دار المعرفة د. ت).
- المفصل (بيروت: دار الجيل ١٣٢٣ هـ).
- ابن السراج، محمد بن سهل (ت ٣١٦ هـ).
- الأصول في النحو، ت: عبد الحسين الفعلي (بيروت: مؤسسة الرسالة ط ١٤٠٥/١ هـ / ١٩٨٥ م).
- السلسلي، محمد بن عيسى (٧١٥ - ٧٧٠ هـ).
- شفاء العليل في شرح التسهيل، ت: الشريف البركاتي (مكة المكرمة: الفيصلية ١٤٠٦ هـ).
- السمعاني، عبد الكريم بن محمد (ت ٥٦٢ هـ).
- الأنساب، ت: عبد الرحمن اليماني وآخرين (بيروت: نشرة محمد دمج ١٤٠٠).
- السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله (٥٠٨ - ٥٨١ هـ).
- نتائج الفكر، ت: محمد البنا (القاهرة: دار النصر ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م).
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠ هـ).
- الكتاب، ت: عبد السلام هارون (القاهرة: الهيئة المصرية العامة ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م).
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال (٨٤٩ - ٩١١ هـ).
- الأشباه والنظائر، ت: طه عبد الرؤوف (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م).
- بغية الوعاة، ت: محمد أبي الفضل (بيروت: دار الفكر ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م).
- الفرائد الجديدة، ت: عبد الكريم المدرس (بغداد: مطبعة الإرشاد ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م).
- جمع الهوامع، ت: عبد العال مكرم (الكويت: دار البحوث العلمية ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٥ م).
- ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي (٥٤٢ هـ).
- أمالي ابن الشجري (بيروت: دار المعرفة).
- الشنواني (ت ١٠١٩ هـ)
- حاشية الشنواني على مقدمة الإعراب، تصحيح محمد شمام (تونس: دار الكتب الشرقية ط ١٣٧٣/٢ هـ).
- الشوكاني، محمد بن علي (ت ١٣٥٠ هـ)
- البدر الساطع بمحاسن من بعد القرن السابع (القاهرة: مطبعة السعادة ط ١٣٤٨/١ هـ).
- الصنعاني، محمد بن محمد بن يحيى.
- نيل الحسينين بأنساب من باليمن... (القاهرة: المطبعة السلفية ومكتبتها د. ت).
- أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي (ت ٣٥١ هـ)

- مراتب النحويين، ت: محمد أبي الفضل (القاهرة: دار نهضة مصر ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م).
- العامري، لبيد بن ربيعة (ت ٤١ هـ). شرح ديوان لبيد، ت: إحسان عباس (الكويت: مطبعة الحكومة ١٩٨٤ م).
- ابن عقيل، بهاء الدين بن عبد الله (ت ٧٦٩ هـ).
- شرح ابن عقيل، ت: محمد محيي الدين (مصر: المكتبة التجارية ١٣٨١ هـ / ١٩٦١ م).
- المساعد، ت: محمد بركات (دمشق: دار الفكر ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م).
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (٥٣٨ - ٦١٦ هـ).
- التبيان في إعراب القرآن، ت: علي الجاوي (القاهرة: عيسى الحلبي د. ت).
- التبيين عن مذاهب النحويين، ت: عبد الرحمن العثيمين (بيروت: دار الغرب الإسلامي ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م).
- الفراء، يحيى بن زياد (ت ٢٠٧ هـ).
- معاني القرآن، ت: أحمد يوسف، ومحمد النجار (القاهرة: الهيئة المصرية ١٩٨٠ م).
- الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب (ت ٨١٧ هـ).
- بصائر ذوي التمييز، ت: محمد النجار (بيروت: المكتبة العلمية د. ت).
- القاموس المحيط (بيروت: المؤسسة العملية للطباعة د. ت).
- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (٢١٣ - ٢٧٦ هـ).
- الشعر والشعراء، ت: أحمد شاكر (؟ ط ٣: ١٩٧٧ م).
- المعاني الكبير (بيروت: دار الكتب العلمية ط ١ ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م).
- القفطي، علي بن يوسف (٦٢٤ هـ).
- إنباه الرواة، ت: محمد أبي الفضل (القاهرة: دار الفكر العربي ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م).
- القيسي، أحمد بن عبد القادر (٦٨٢ هـ - ٧٤٩ هـ).
- الدر اللقيط من البحر المحيط (بيروت: دار الفكر ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م).
- كحالة، رضا، معجم المؤلفين (بيروت: دار إحياء التراث العربي د. ت).
- ابن ماجه، محمد بن يزيد (٢٠٩ - ٢٧٣ هـ).
- سنن ابن ماجه، ت: محمد الأعظمي (الرياض: شركة الطباعة المحدودة، ط ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م).
- ابن مالك محمد بن عبد الله (٦٠٠ - ٦٧٢ هـ).
- تسهيل الفوائد، ت: محمد بركات، (القاهرة: دار الكاتب العربي ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م).
- شرح الكافية الشافية، ت: عبد المنعم هريدي (دمشق: دار المأمون د. ت).

- المبرد، محمد بن يزيد (٢١٠ - ٢٨٥ هـ).
- المقتضب، ت: محمد عبد الخالق عزيمة (بيروت: عالم الكتب، د. ت).
- المرادي، الحسن بن قاسم (ت ٤٩ هـ).
- توضيح المقاصد والمسالك، ت: عبد الرحمن سليمان (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٦٩ هـ / ١٩٧٦ م).
- المقري، أحمد بن محمد (ت ١٠٤١ هـ).
- نفع الطيب، ت: محمد محيي الدين (القاهرة: مطبعة السعادة ١٣٦٩ هـ).
- ابن منظور، محمد بن مكرم (٦٣٠ - ٧١١ هـ).
- لسان العرب (بيروت: دار صادر. مصورة، د. ت).
- الميداني، أحمد بن محمد (ت ٥١٨ هـ).
- مجمع الأمثال، ت: محمد أبي الفضل (القاهرة: عيسى البابي الحلبي ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م).
- النابغة الجعدي (ت ٥٠ هـ).
- شعر النابغة الجعدي (دمشق: المكتب الإسلامي ط ١: ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م).
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت ٣٣٨ هـ).
- شرح القصائد التسع، ت: أحمد خطاب (بغداد: مطبعة الحكومة ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م).
- ابن النديم، محمد بن إسحاق (٣٨٥ هـ).
- الفهرست (بيروت: دار المعرفة، د. ت).
- المهروي، القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ).
- غريب الحديث، ت: محمد خان (مصورة عن حيدر آباد ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م).
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف (٧٠٨ - ٧٦١ هـ).
- أوضح المسالك: تعليق محمد النجار (مصر: مطبعة الفجالة د. ت).
- شرح قصيدة كعب بن زهير، ت: حسن أبو ناجي (دمشق: الوكالة العامة للتوزيع ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م).
- المغني، ت: مازن المبارك وعلي حمد الله (بيروت: دار الفكر، ط ٥ ١٩٧٩).
- ابن يعقوب المغربي، محمد بن محمد بن سليمان (١٠٣٧ - ١٠٩٤).
- مواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح (القاهرة: مطبعة عيسى الحلبي ١٩٣٧).
- ابن يعيش، يعيش بن علي (ت ٦٤٣ هـ).
- شرح المفصل (بيروت: عالم الكتب، د. ت).